

الصوص الأربعون: تشرشل، ومؤتمر القاهرة، والجدل السياسي حول استراتيجيات السيطرة
الاستعمارية في العراق الخاضع للانتداب البريطاني، 1918-1924

بحث وتأليف: جيمس د. تيري - 2008

ترجمة: خالد غنام - استراليا

مركز الانطلاقة للدراسات - 2026



رسالة مقدمة إلى كلية جامعة نورث كارولينا في تشابل هيل استكمالاً جزئياً لمتطلبات نيل درجة
الماجستير في الآداب من قسم التاريخ.

تمت الموافقة عليها من قبل: الدكتور ريتشارد إتش. كون، الدكتور جوزيف تي. غلاتهار، الدكتور
ريتشارد أ. سولوواي

الفهرس

2	قراءة نقدية بقلم خالد غنام.....
2	ملخص.....
6	مقدمة.....
9	الصراع البيروقراطي حول مهام الشرطة الجوية.....
26	المراجع.....
29	الهوامش.....

قراءة نقدية بقلم خالد غنام

يكتسب البحث الذي يتناول سياسة بريطانيا في العراق في بداية عشرينيات القرن العشرين أهمية خاصة؛ لأنه يدرس مرحلة كانت فيها بريطانيا تعيد النظر في طريقة إدارة نفوذها في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. ولا تقتصر أهمية هذه المرحلة على تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتنصيب فيصل ملكاً عليها، بل تتصل أيضاً بتحول مهم في الفكر العسكري البريطاني، تمثل في محاولة استخدام القوة الجوية بدلاً من الاعتماد الواسع على القوات البرية.

كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول كبيرة في تاريخ الحرب الحديثة. فقد تطورت الطائرات خلال الحرب من وسيلة للاستطلاع والمراقبة إلى سلاح قادر على تنفيذ عمليات القصف والدعم والاستطلاع المسلح. وأظهرت التجربة البريطانية أهمية وجود قوة جوية منظمة ومستقلة، وهو ما أدى، في عام 1918، إلى إنشاء سلاح الجو الملكي البريطاني RAF كقوة مستقلة. وبعد انتهاء الحرب، أصبح مستقبل هذه القوة موضع نقاش داخل بريطانيا، خصوصاً في ظل الضغوط المالية والرغبة في تقليص الإنفاق العسكري. وقد وجدت قيادة سلاح الجو، بقيادة هيو ترنشارد، في العراق فرصة لإثبات قدرة القوة الجوية على أداء مهام كانت تتطلب في السابق أعداداً كبيرة من القوات البرية.

ومن هنا تأتي أهمية مؤتمر القاهرة عام 1921، الذي دعا إليه ونستون تشرشل، والذي أقر بصورة أساسية فكرة استخدام القوة الجوية في العراق كوسيلة للسيطرة والأمن. لم يكن الأمر، في تقديري، مجرد بحث عن وسيلة أرخص لإدارة العراق، بل كان جزءاً من تجربة عسكرية وسياسية جديدة. فالبريطانيون كانوا يحاولون اختبار فرضية مفادها أن قوة جوية متفوقة تستطيع أن تؤدي مهاماً كانت تتطلب سابقاً انتشاراً واسعاً للقوات البرية. وتؤكد تصريحات تشرشل أمام البرلمان في مارس 1922 أن القوة الجوية كانت في قلب هذا التصور؛ فقد أشار إلى وجود ثمانية أسراب في بغداد، تمثل نحو ثلث قوة RAF آنذاك، وأنها أصبحت الأداة الأساسية لدعم الحكومة العربية والدفاع عن الحدود.

وهنا أرى أن إحدى نقاط قوة البحث هي أنه يوضح العلاقة بين التفوق العسكري للقوة الجوية وإمكانية تقليص القوات البرية، ثم بين تقليص القوات البرية وتخفيض النفقات. وهذه نقطة مهمة؛ لأن ترتيب العلاقة هنا يجب ألا يُقلب: لم تكن بريطانيا تختار الطيران أولاً لأنه أرخص، ثم تبحث عن فاعليته العسكرية، بل كانت التجربة العسكرية للقوة الجوية هي التي جعلت استخدامها مقبولاً، ثم أصبح عامل التكلفة سبباً إضافياً مهماً لتبنيها.

لكن هذه الفكرة تفتح في الوقت نفسه سؤالاً أوسع: هل كان خفض تكلفة العراق خفضاً حقيقياً في التكلفة الإمبراطورية، أم أن جزءاً من التكلفة كان ينتقل من مؤسسة إلى أخرى، ومن مركز إمبراطوري إلى

آخر؟ وهذه المسألة تصبح أكثر أهمية عند دراسة اعتماد تشرشل على الموارد البريطانية في الهند، سواء من الناحية العسكرية أو المالية.

ومن النقاط الإيجابية في المشروع البريطاني، كما يعرضه البحث، العمل على إنشاء جيش عراقي نظامي ومحترف. ويمكن النظر إلى ذلك باعتباره خطوة باتجاه نقل مسؤولية الأمن إلى الدولة العراقية، بدل استمرار الاحتلال العسكري البريطاني المباشر. لكن هذه الخطوة تثير، في الوقت نفسه، سؤالاً حول طبيعة السيادة التي كانت بريطانيا مستعدة لمنحها للعراق. فإذا كان للعراق ملك وجيش وحكومة، بينما تحتفظ بريطانيا بالسيطرة على الحدود وبحق التدخل عند حدوث اضطرابات، فإن الدولة الجديدة كانت تمتلك مؤسساتها الوطنية، ولكنها لم تكن تتمتع بكامل أدوات السيادة العسكرية.

وهنا أرى أن مسألة انتقال فيصل من دمشق إلى العراق تحتاج إلى مساحة أكبر في البحث. فاختيار فيصل لم يكن مجرد تفصيل سياسي منفصل عن المشروع العسكري. فقد كان المطلوب إنشاء نظام عراقي يمتلك قدرًا من الشرعية العربية والمحلية، وفي الوقت نفسه يبقى منسجمًا مع المصالح البريطانية. لذلك فإن دراسة فيصل بوصفه جزءًا من مشروع بناء الدولة العراقية تساعد على فهم العلاقة بين الملك والجيش العراقي والقوة الجوية البريطانية.

ويبدو لي أن اختزال ملاءمة فيصل للحكم في موقفه من الشيوعية يحتاج أيضًا إلى قدر أكبر من التفسير. فمن المؤكد أن العامل المناهض للبلاشفة والشيوعية كان حاضرًا في الحسابات البريطانية في مرحلة ما بعد الثورة الروسية، لكن فيصل كان أيضًا أحد أبرز رموز الحركة العربية التي طالبت بالاستقلال، وكانت له تجربة سياسية وعسكرية في دمشق، كما ارتبط مشروع السياسي بفكرة الوحدة أو التعاون العربي. لذلك فإن فهم اختياره للعراق يحتاج إلى الجمع بين هذه العوامل، بدل اختزال شخصيته السياسية في موقف واحد.

وتزداد الصورة تعقيدًا عند تناول الموقف الشيعي. فإذا كان البحث يذكر أن بعض الشيعة كانوا يريدون عودة الحكم التركي بدل الحكم البريطاني وملك فيصل، فإن هذه الفكرة تحتاج إلى تفسير أعمق. فالرفض الشيعي للحكم البريطاني لا يعني بالضرورة الرغبة في استعادة الحكم العثماني. كان هناك رفض للاستعمار البريطاني، ومواقف مختلفة من فيصل، وتيارات دينية وقبلية وسياسية متعددة. لذلك ينبغي التمييز بين الحنين إلى الحكم العثماني وبين استخدام التجربة العثمانية بوصفها بديلاً عن الاحتلال البريطاني.

كما أن العراق لم يكن يتحرك في فراغ إقليمي. ففي الشمال كانت الحركة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال تمثل تحديًا مباشرًا للمصالح البريطانية، خصوصًا في قضية الموصل. وبعد الحرب حاولت تركيا توسيع نفوذها في شمال العراق، ووصل الأمر في عام 1922 إلى تحركات عسكرية تركية داخل الأراضي العراقية، الأمر الذي أدى إلى استخدام القوة الجوية البريطانية ضد القوات والأنصار المرتبطين بها.

وفي الجنوب كان هناك عامل آخر لا يقل أهمية، هو توسع نفوذ عبد العزيز آل سعود وقوات الإخوان. لذلك فإن الأمن العراقي في تلك المرحلة لا يمكن فهمه فقط من خلال التمردات الداخلية. كانت بريطانيا تتعامل مع بيئة إقليمية مضطربة: تركيا في الشمال، وإيران في الشرق، والتوسع النجدي في الجنوب، إلى جانب الاضطرابات الداخلية. وهذا يساعد على فهم سبب تمسك بريطانيا بدور عسكري في حماية الحدود، حتى وهي تعمل على تقليص قواتها البرية.

ومن هنا تظهر أهمية القوة الجوية بصورة أوضح. فالمشروع لم يكن مجرد استبدال جندي بطائرة، وإنما إعادة صياغة كاملة لطريقة السيطرة البريطانية على مساحة واسعة. وقد أصبحت القوة الجوية،

اعتبارًا من أكتوبر 1922، مسؤولة عن القيادة العسكرية في العراق، في تجربة وصفها البريطانيون أنفسهم بأنها وسيلة للسيطرة على منطقة واسعة بقوة عسكرية أصغر.

لكن نجاح التجربة من وجهة النظر البريطانية يطرح سؤالاً آخر: النجاح بالنسبة إلى من؟ فقد كانت الحكومة البريطانية تصف القوة الجوية بأنها وسيلة للحفاظ على النظام بأقل عدد من القوات والتكاليف، وكانت تبرر استخدامها بأنها تقلل الحاجة إلى الحملات البرية. وفي المقابل، فإن استخدام القصف الجوي ضد مناطق متمردة يطرح أسئلة مختلفة حول طبيعة هذه السيطرة، حتى عندما كانت الحكومة البريطانية تؤكد رسميًا أن العمليات الجوية لا تستخدم لمعاكبة السكان على عدم دفع الضرائب، وإنما ضد "التمرد المسلح" أو مهاجمة قوات الشرطة المحلية.

وهنا يمكن النظر إلى العراق بوصفه مختبرًا عسكريًا للقوة الجوية البريطانية. فالهدف لم يكن فقط حل مشكلة العراق، وإنما إثبات أن RAF تستطيع القيام بمهمة كانت الجيوش البرية تؤديها بتكلفة أكبر. وهذا البعد المؤسسي مهم؛ لأن مستقبل القوة الجوية نفسها كان موضع صراع داخل بريطانيا، وكانت هناك أصوات في الجيش والبحرية ترى إمكانية إعادة دمج القوة الجوية فيهما. لذلك فإن نجاح تجربة العراق كان يحمل أهمية تتجاوز العراق إلى مستقبل سلاح الجو الملكي نفسه.

وفي هذا السياق تصبح التطورات السياسية البريطانية بعد انتخابات 1922 ذات أهمية، إذ جاءت حكومة محافظة جديدة، واستمر الاهتمام بتطوير دور القوة الجوية. ولذلك فإن السؤال الذي يستحق البحث هو ما إذا كانت تجربة العراق قد ساعدت في ترسيخ نموذج جديد للقوة الجوية داخل الإمبراطورية البريطانية، وليس فقط في تخفيض نفقات الاحتلال.

ومن النقاط التي أرى أنها تحتاج إلى مزيد من الدراسة في البحث أيضًا علاقة بريطانيا بإيران ومصالحها النفطية. فوجود ممثل عن شركة النفط الأنجلو-فارسية في مؤتمر القاهرة، بالتزامن مع المخاوف البريطانية من النفوذ الإيراني داخل العراق، يكشف أن المسألة لم تكن عسكرية فقط. كانت هناك مصالح استراتيجية واقتصادية وأمنية متشابكة. ومع ذلك، ينبغي الحذر من اختزال السياسة البريطانية في العراق في النفط وحده؛ فالمصالح النفطية كانت أحد العوامل، لكنها تداخلت مع أمن الطرق والحدود وموقع العراق والعلاقة مع تركيا والمصالح الإمبراطورية الأوسع.

ومن زاوية أخرى، فإن الخوف البريطاني من التوسع السعودي وقوات الإخوان يضيف عنصرًا مهمًا إلى تفسير السياسة العسكرية في العراق. فبريطانيا كانت تريد تقليص قواتها، لكنها في الوقت نفسه كانت تواجه تحولات إقليمية سريعة، وكان عليها أن تضمن قدرة الدولة العراقية الجديدة على الدفاع عن حدودها. لذلك فإن بناء الجيش العراقي مع إبقاء قوة جوية بريطانية قوية يمكن فهمه باعتباره محاولة للجمع بين تقليل الالتزام العسكري المباشر والحفاظ على القدرة على التدخل السريع عند الضرورة.

وأخيرًا، فإن إحدى أهم المسائل التي يثيرها البحث هي التناقض الظاهري بين تقليص الوجود البريطاني وبين استمرار النفوذ البريطاني. ففي الظاهر كان هناك انسحاب وتقليل للقوات والتكاليف، لكن على المستوى الاستراتيجي كانت بريطانيا تعيد تنظيم أدوات نفوذها: ملك عراقي، حكومة عراقية، جيش عراقي، مستشارون وضباط بريطانيون، قوة جوية بريطانية، وسيطرة أو نفوذ بريطاني في قضايا الحدود والأمن.

ومن هنا ربما تكون أهمية البحث الحقيقية في أنه يساعدنا على رؤية الانتقال من الاحتلال العسكري المباشر إلى شكل أكثر مرونة من السيطرة والنفوذ. غير أن هذا الانتقال لا يمكن تفسيره بعامل واحد. فقد تداخل التطور العسكري الذي أنتجته الحرب العالمية الأولى، والصراع على مستقبل RAF، والضغط المالي على بريطانيا، وبناء الدولة العراقية، واختيار فيصل، والنزاع مع تركيا حول الموصل،

والمخاوف من إيران، والتوسع السعودي، مع رغبة بريطانيا في الحفاظ على موقعها في الشرق الأوسط.

ولهذا فإن قراءة البحث لا ينبغي أن تنتهي بالسؤال عما إذا كانت سياسة تشرشل ناجحة أو فاشلة فقط، وإنما بالسؤال عن طبيعة النموذج الذي أسسته: هل كانت القوة الجوية أداة لتقليل كلفة الإمبراطورية، أم أداة لإعادة تشكيلها؟ وربما كان الاثنان صحيحين في الوقت نفسه. فقد أتاحت القوة الجوية لبريطانيا تقليص عدد قواتها البرية، لكنها في المقابل وفرت لها وسيلة جديدة للحفاظ على نفوذها السياسي والعسكري في العراق والمنطقة بأقل انتشار بري مباشر.

ومن هذه الزاوية، يصبح العراق في بداية عشرينيات القرن العشرين أكثر من مجرد ملف إداري في تاريخ الانتداب البريطاني؛ إنه أحد المواقع التي اختبرت فيها بريطانيا شكلاً جديداً من أشكال القوة الإمبراطورية، قائماً على الجمع بين المؤسسات المحلية والقوة الجوية والتدخل العسكري المحدود، في منطقة كانت تشهد في الوقت نفسه صعود قوى إقليمية جديدة وتغيراً عميقاً في توازنات ما بعد الحرب العالمية الأولى.

ملخص

جيمس تيري: "الصوص الأربعون": تشرشل، ومؤتمر القاهرة، والجدل السياسي حول استراتيجيات السيطرة الاستعمارية في العراق الخاضع للانتداب البريطاني، 1918-1924 (تحت إشراف الدكتور ريتشارد كون)

بعد الحرب العالمية الأولى، وجدت بريطانيا العظمى نفسها -على نحو غير متوقع- تحتل مساحات شاسعة من الشرق الأوسط، بما في ذلك دولة العراق الحالية. وفي البداية، لم يكن المصير النهائي لممتلكاتها في الشرق الأوسط واضحاً؛ لذا درست الحكومة البريطانية خيارات سياسية متعددة قبل أن تستقر أخيراً على خيار "الشرطة الجوية" -وهو أسلوب مبتكر للسيطرة الاستعمارية- حيث تُستخدم الطائرات بدلاً من القوات البرية لتأمين وجود عسكري بريطاني في العراق.

تتناول هذه الأطروحة العملية التي اختارت من خلالها بريطانيا "الشرطة الجوية" لتكون استراتيجيتها المثلى في العراق؛ وهي استراتيجية أثارت جدلاً واسعاً واحتداماً شديداً منذ بدايتها، إذ شهدت الحكومة نقاشات داخلية حادة ومريرة حولها. ويعزى تفوق خيار الشرطة الجوية في نهاية المطاف على الخيارات السياسية المنافسة إلى تضافر عدة عوامل، منها تأييد تشرشل لهذا الخيار، والقيود المالية، وتقليص القوى البشرية، وقناعة صنّاع القرار بأن الشرطة الجوية تمثل أفضل وسيلة تتيح لبريطانيا العظمى الحفاظ على نفوذها في العراق.

إهداء

إلى عائلتي..

شكر وتقدير

كما هو الحال مع أي عمل من هذا القبيل، فإن قائمة الأشخاص الذين أدين لهم بالفضل في إنجاز هذا العمل طويلة حقاً. أود أولاً أن أشكر الدكتور "كون" على تعليقاته الثاقبة وجهوده الدؤوبة طوال مراحل العمل؛ فقد كانت ملاحظاته ونفقه قيمة للغاية. كما أود أن أشكر الدكتور "غلتهار" الذي ساعد في الإشراف على عدة مسودات لهذه الورقة البحثية خلال حلقات دراسية مختلفة لطلاب الدراسات العليا،

والدكتور "سولواي" الذي خصص وقتاً من جدول أعماله المزدحم لقراءة عملي وتقديم المشورة. لقد ساعدني الدكتور "بابات" في بلورة فهمي للديناميكيات السياسية الأوسع وتداعيات عمليات "الشرطة الجوية"، فضلاً عن اقتراح العديد من أوجه التشابه مع القضايا والمشكلات التي تواجهها القوات الأمريكية في العراق اليوم. وأخيراً وليس آخراً، أود أن أشكر عائلتي على دعمها المتواصل وإيمانها بقدراتي كمؤرخ.

مقدمة

أدت الحرب العالمية الأولى، على نحو غير متوقع، إلى قيام بريطانيا العظمى بتدمير الهيمنة العثمانية التي استمرت قروناً في الشرق الأوسط؛ إذ كانت القوات البريطانية منتشرة في أنحاء المنطقة، بدءاً من مصر ووصولاً إلى العراق -بحدوده الحالية- على تخوم إيران.

لم يتوقع المسؤولون البريطانيون هذا الأمر عند اندلاع الأعمال العدائية مع الدولة العثمانية عام 1914؛ ولذا، كانت المسألة الأكثر إلحاحاً التي واجهت صناع القرار البريطانيين في الشرق الأوسط عام 1918 هي تحديد المصير النهائي للأراضي التي ضُمَّت إلى السيطرة البريطانية خلال الحرب¹.

جرى وضع بعض الترتيبات لنظام الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الدولة العثمانية أثناء الحرب، وكان أبرزها اتفاقية "سايكس-بيكو" -التي كانت سرية آنذاك- والتي أقرها مجلسا الوزراء الفرنسي والبريطاني في مطلع فبراير 1916. وقد انحدر فرانسوا بيكو، الممثل الفرنسي في المفاوضات، من عائلة استعمارية فرنسية ذات مصالح راسخة في شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا؛ في حين مثّل بريطانيا العظمى السير مارك سايكس، وهو عضو في البرلمان عُرف بكونه مرجعاً في كافة القضايا المتعلقة بشؤون الشرق الأوسط، فضلاً عن كونه مؤرخاً هاوياً لتاريخ الدولة العثمانية. وقد تفاوض الرجلان معاً لتقاسم المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط بين بلديهما، حيث آلت إلى فرنسا مسؤولية إدارة سوريا (بما في ذلك لبنان)، بينما تولت بريطانيا العظمى مسؤولية بلاد ما بين النهرين، وهو الاسم الذي كان يُطلق آنذاك على العراق².

حددت اتفاقية "سايكس-بيكو" مناطق النفوذ الفرنسية والبريطانية في الشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الأولى، إلا أنها لم توضح -بأي قدر من التفصيل- الكيفية التي ستدير بها كل من بريطانيا وفرنسا ممتلكاتهما المكتسبة حديثاً. وفي الواقع، كان الموقف البريطاني برمته في الشرق الأوسط مثار جدل واسع النطاق على الصعيد الداخلي؛ إذ دافع المسؤولون البريطانيون عن ضرورة الحفاظ على النفوذ البريطاني في العراق استناداً إلى عدة اعتبارات. فمن ناحية، كان العراق يمثل حلقة وصل تزداد أهميتها الحيوية ضمن سلسلة من المحطات الجوية التي تربط بريطانيا بالهند؛ ولم تقتصر فائدة هذه المطارات على تسريع عمليات نقل البريد والمعدات بشكل كبير فحسب، بل مكنت بريطانيا أيضاً من تعزيز حامياتها الإمبراطورية بسرعة عند الحاجة. كما كان النفط حاضراً بقوة في مداولات مجلس الوزراء البريطاني؛ إذ خشي عدد من أعضاء المجلس أن يؤدي الانسحاب إلى تعزيز النفوذ الإيراني في العراق، وتهديد فرص حصول بريطانيا على النفط العراقي -الذي ظل وجوده حينها قائماً على التقديرات والاحتمالات، لكنه كان مع ذلك محل ترقب كبير وأهمية بالغة لخطط بريطانيا لمرحلة ما بعد الحرب.

ومن ناحية أخرى، شكّل استمرار الوجود البريطاني في العراق حاجزاً منيعاً أمام أي محاولة تركية لاستعادة نفوذها في المنطقة. فقد ظلت بريطانيا في حالة حرب رسمية مع تركيا حتى عام 1924، ورغم سريان وقف إطلاق النار منذ نوفمبر 1918، ظل المسؤولون البريطانيون في العراق يشعرون بقلق مستمر إزاء التهديد الخارجي الذي تشكله تركيا على البلاد. كما أخذت في الحسبان تداعيات أي انسحاب بريطاني محتمل من العراق على الهند؛ إذ خشيت بريطانيا من التأثير الذي قد يُحدثه تشكّل

"هلال" من الدول المعادية لبريطانيا -يمتد من مصر وصولاً إلى إيران- على السكان المسلمين في الهند. ومن ثم، فإن الإبقاء على حامية عسكرية بريطانية في العراق من شأنه أن يقطع الطريق على أي تحالف إسلامي محتمل، وبالتالي يحد من آثاره السلبية³.

كان يُطلق على العراق آنذاك اسم "بلاد ما بين النهرين" - وهي تسمية يونانية تعني حرفياً "الأرض الواقعة بين النهرين"، والمقصود بهما هنا نهرا دجلة والفرات - وكان يتألف من ثلاث مناطق جغرافية متميزة. تميزت المنطقة الشمالية بطابعها الجبلي، وكان يقطنها في الغالب الأكراد، وهم شعب شبه رحل يتميز بخصائص عرقية تختلف عن سكان التلّين الجنوبيين من البلاد. أما السهل الفيضي الواقع بين النهرين، فقد كان أكثر أجزاء البلاد خصوبةً وموطناً لغالبية السكان العراقيين، الذين لم يتجاوز عددهم الإجمالي مليونين ونصف المليون نسمة عام 1920. وكان سكان ضفاف دجلة والفرات مزارعين مستقرين يمارسون الزراعة في التربة الرسوبية، وينقسمون إلى عرب سنة وعرب شيعة، وهما الطائفتان الرئيسيتان في الإسلام؛ ورغم أن الشيعة كانوا يفوقون السنة عدداً، إلا أن المجتمع السني كان يتمتع بنفوذ سياسي أكبر. وشكلت الصحراء بقية مساحة البلاد، حيث امتدت عبر جنوب العراق انطلاقاً من البصرة -وهي ميناء نهري يقع بالقرب من الخليج الفارسي- وصولاً إلى الغرب، حيث كان العراق يتاخم سوريا التي كانت خاضعة للسيطرة الفرنسية آنذاك. وكانت هذه المنطقة الشاسعة مأهولة في الغالب بالبدو الرحّل⁴.

للسيطرة على هذه الأراضي الشاسعة وغير المطوّرة وقليلة السكان، اعتمدت بريطانيا العظمى على أساليب حكم غير مباشرة، بدلاً من أشكال الحكم المباشر التي تتم عبر مسؤولين وإداريين بريطانيين. وقد انسجم هذا النهج تماماً مع الوعود البريطانية التي قُطعت إبان الحرب، وكذلك مع التصريحات التي أدلى بها القادة البريطانيون؛ فعلى سبيل المثال، صرّح رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج في يناير 1918 بأن الأجزاء العربية من الدولة العثمانية "تستحق، في تقديرنا، الاعتراف بخصوصياتها الوطنية المستقلة".

دعت "إعلان بغداد" الصادر في مارس 1917 -والذي أعلن عنه حين احتلت القوات البريطانية بغداد، عاصمة بلاد الرافدين العثمانية، لأول مرة- إلى إدارة البلاد بواسطة مسؤولين محليين بالتعاون مع بريطانيا العظمى. ورغم أن مثل هذه التصريحات كانت قابلة للتأويل وتفتقر إلى التفاصيل المحددة، إلا أنها شكلت عقبة كبيرة أمام ضم العراق مباشرة إلى الإمبراطورية البريطانية عقب الحرب العالمية الأولى⁵.

كانت تدابير التوفير المالي مهمة أيضاً؛ بل إن القراءة المتأنية للوثائق ذات الصلة التي تعود لتلك الحقبة تُظهر أن جانباً كبيراً من سياسة بريطانيا تجاه العراق كان مدفوعاً بما اعتُبر ضرورةً لخفض التكاليف. لقد كانت التكاليف في العراق باهظة بالفعل؛ ففي صيف عام 1919، حين كان العراق لا يزال خاضعاً للإدارة العسكرية البريطانية، كانت الحامية العسكرية تكلف الحكومة البريطانية نحو 2.7 مليون جنيه إسترليني شهرياً. وكان يُعتقد أن مثل هذه التكاليف تحول دون إمكانية اضطلاع بريطانيا العظمى بأي دور يتجاوز الدور غير المباشر في شؤون العراق في مرحلة ما بعد الحرب⁶.

شكلت الانتفاضة الكبيرة التي اندلعت في يوليو 1920 عاملاً رئيسياً في تطور عملية صنع القرار المتعلق بالسياسة البريطانية؛ فقد أشعل فتيل هذه الانتفاضة قوميون في بغداد استشاطوا غضباً لعدم وفاء بريطانيا بالتزاماتها المعلنة بنقل السلطة إلى المستوى الوطني العراقي بعد مرور نحو عامين على انتهاء الحرب العالمية الأولى. وامتدت الانتفاضة لتشمل مدينتي النجف وكربلاء المقدستين الواقعتين جنوب بغداد، حيث أعلنت المرجعية الدينية الشيعية تأييدها للحراك، استناداً إلى مبدأ مفاده أن غير المسيحيين

(أتوقع أن هذا خطأ مطبعي والمقصود غير المسلمين – المترجم) يفتقرون إلى أي سلطة قانونية أو دينية تخولهم حكم الأراضي الإسلامية.

كما انتفض رجال القبائل الرحّل من الشيعة أيضاً، بقيادة شيوخ قبائل ساخطين على فرض البريطانيين للضرائب وإصدارهم أوامر بتسخير العمالة للمشاريع العامة، ومتسلحين بفتاوى لرجال دين شيعة تبرر تحركاتهم. وبحلول شهر أغسطس من عام 1920، وجدت بريطانيا العظمى نفسها في مواجهة وضع كابوسي تمثل في اندلاع ثورة عراقية شاملة⁷. تم احتواء التمرد بحلول يناير 1920، ولكن بتكلفة باهظة؛ إذ عُزّزت الحامية العسكرية في العراق لتصل إلى نحو 100 ألف جندي، كما قُتل حوالي 900 جندي بريطاني وأصيب 1300 آخرون⁸.

دفعت الانتفاضة بريطانيا العظمى إلى تسريع عملية استقلال العراق. ففي يناير 1921، تواصلت الحكومة البريطانية مع فيصل بن الحسين ليتولى عرش العراق؛ وكان فيصل عربياً سنياً من سوريا (أتوقع أن هذا خطأ مطبعي فالمقصود كان يحكم سوريا، فهو هاشمي مكي حجازي مشهور النسب)، سبق أن نُصّب لفترة وجيزة ملكاً على سوريا في دمشق قبل أن تضطره فرنسا -التي كانت ترسخ نفوذها في البلاد عقب الحرب العالمية الأولى- إلى التنازل عن العرش. غادر فيصل الشرق الأوسط متوجهاً إلى لندن، حيث تواصل معه وسطاء من الحكومة البريطانية؛ فقبل فيصل مسعاها، وتوجّ رسمياً في أغسطس 1921 كأول ملك للعراق⁹. وعليه، دعا فيصل الحكومة البريطانية إلى الإبقاء على وجود عسكري في العراق لحماية الأمن الخارجي والداخلي للنظام الملكي؛ وقد نُظّم هذا الوجود البريطاني بموجب اتفاقية عسكرية أبرمت عام 1924 بين الحكومتين البريطانية والعراقية¹⁰.

بعد إخماد انتفاضة عام 1920، قلّصت بريطانيا بسرعة وجودها العسكري البري في العراق وعززته بقوة جوية. وقد أتاحَت عملية استبدال القوات البرية بالقوة الجوية لبريطانيا العظمى الحفاظ على سيطرتها على العراق، وذلك وفقاً لنموذج من السيطرة الاستعمارية عُرف آنذاك باسم "الشرطة الجوية" (أو فرض الأمن جواً). وكان هذا النظام يعتمد بشكل كبير على القدرة الهجومية للطائرات لقصف القرى أو القبائل أو الزعماء الأفراد الذين أبدوا رفضاً للاعتراف بسلطة الحكومة المركزية في العراق، أو للامتناع لتوجيهاتها، أو لدفع الضرائب. من الناحية العملية، لم تكن مراكز التجمعات السكانية الرئيسية في العراق تبعد سوى بضع ساعات طيران عن القواعد الجوية البريطانية المركزية المحيطة ببغداد؛ ولذا، أتاحَت "الشرطة الجوية" لبريطانيا العظمى الحفاظ على وجود عسكري في أنحاء العراق دون الحاجة إلى حاميات عسكرية ضخمة ومكلفة¹¹.

تزخر المكتبة البحثية التي تتناول السياسة البريطانية في العراق خلال عشرينيات القرن العشرين بأعمالٍ عديدة وقيمة للغاية، ويبرز من بينها عدد من الأعمال المتميزة. فعلى سبيل المثال، يُعد بيتر سلاغيت -الذي يشتهر بأبحاثه حول فترة الانتداب البريطاني- من أبرز المؤرخين لهذه الحقبة، وإن كان لا يولي سوى اهتمامٍ ضئيلٍ بالمسائل العسكرية والدفاعية. وفي المقابل، يُعد عمل مارتن غيلبرت مرجعاً لا غنى عنه لمن يسعى لاستقصاء تفاصيل استراتيجيات تشرشل وخطته الرامية إلى خفض النفقات العسكرية في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى. أما ديفيد أوميسي، فقد ألّف أفضل مرجع شاملٍ حول "الشرطة الجوية" (أو فرض الأمن جواً)، حيث تناول هذه الظاهرة باستفاضةٍ عبر مختلف صورها وتطبيقاتها في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين، بدءاً من العراق ووصولاً إلى أفغانستان.

ومع ذلك، لم يولِ أيٌّ من هذه الأعمال اهتماماً كبيراً لكيفية استقرار صنّاع القرار البريطانيين على خيار "الشرطة الجوية" باعتباره الاستراتيجية الأكثر فعالية في العراق. لم يكن اعتماد هذا الأسلوب أمراً محسوماً أو بديهياً بأي حال من الأحوال؛ بل كان في الواقع خطوةً مثيرةً للجدل والانقسام الشديد، وكشفت

عن خلافات عميقة داخل الحكومة البريطانية. ويعود الفضل في اعتماد هذا النهج كسياسة بريطانية في العراق، إلى حد كبير، إلى جهود ونستون تشرشل (الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير المستعمرات ووزير الطيران في آن واحد) في الدفع بهذا التوجه، وإلى المهارات التي أظهرها هيو ترينشارد (قائد سلاح الجو الملكي البريطاني) في خوض الصراعات البيروقراطية الداخلية.

غير أن الأمر مثّل أيضاً مخاطرةً مدروسةً ومبنيةً على أسسٍ منطقيةٍ أقدمت عليها الحكومة البريطانية¹² في العراق. وتُعدّ كيفية نجاح دعاة "الشرطة الجوية" في إقناع صنّاع القرار في نهاية المطاف جانباً جوهرياً - وإن كان غالباً ما يُغفل - وهو ما تشكّل هذه الأطروحة محوراً له.

الصراع البيروقراطي حول مهام الشرطة الجوية

عندما دخلت القوات البريطانية بغداد في مارس 1917، في أعقاب القوات العثمانية المنسحبة مباشرة، أصدر الفريق "إف. إس. مود" -القائد البريطاني- بياناً (بناءً على توجيهات من وزارة الخارجية البريطانية) أكد فيه أن القوات البريطانية لم تأتِ بصفتها قوات غازية بل بصفتها قوات محررة، وأن بريطانيا العظمى لا تضمّر أي نوايا لفرض أنظمة سياسية أو مؤسسات أجنبية على العراق¹³. دُعي العراقيون "من خلال أعيانكم وشيوخكم وممثليكم، للمشاركة في إدارة شؤونكم المدنية بالتعاون مع الممثلين السياسيين لبريطانيا العظمى"¹⁴.

ثمة تفسيرات محتملة عديدة يمكن للمؤرخ أن يطرحها لمثل هذه التصريحات. ومما لا شك فيه أن المسؤولين البريطانيين كانوا يهدفون إلى درء الاتهامات بالسعي للتوسع الإقليمي، سواء تلك الصادرة عن الزعماء العرب المحليين أو -وهو الأهم- عن الفرنسيين (الذين خططوا لاقتطاع إمبراطورية خاصة بهم في الشرق الأوسط من تركة الدولة العثمانية) وعن الولايات المتحدة. وقد عارض "مود" نفسه ذلك الإعلان بشدة؛ إذ كان يرى أن الإدارة البريطانية في العراق أمرٌ حيوي للحفاظ على النظام. علاوة على ذلك، كشف البيان نفسه عن جهل عميق لدى الحكومة البريطانية بحقائق الأوضاع في العراق؛ فعلى سبيل المثال، أشار "مود" إلى أنه -في حين أولي اهتمامٌ كبير لتطلعات الشعب العربي- لم يرد أي ذكرٍ لليهود، الذين كان "مود" يعتقد أنهم يشكلون أغلبية سكان بغداد عام 1917.

من شبه المؤكد أن ذلك الإعلان قد تسبب في مشكلات تفوق في عددها تلك التي عالجها¹⁵؛ إذ لم يتضمن أي تفويض بإنشاء حكومة، واقتصر الأمر على تصريحات غامضة تؤيد منح العرب حق الحكم الذاتي. وفي محاولة جزئية لحل هذه المعضلة، شكّلت "لجنة إدارة بلاد الرافدين" في 16 مارس 1917، وذلك رغم اعتراضات "حكومة الهند البريطانية"؛ فالحكومة الأخيرة -وإن كانت خاضعة لسيطرة بريطانيا العظمى- كانت ترغب في تولي إدارة العراق بنفسها بدلاً من أن تؤوّل مسؤولية ذلك إلى سلطات الحكم الاستعماري. ونظراً لأزمة الكوادر البشرية المتمثلة في نقص حاد في المسؤولين المؤهلين لتشغيل الإدارة العراقية الناشئة، وافقت اللجنة المُشكّلة حديثاً على خضوع العراق لسيطرة حكومة الهند البريطانية، ولكن مع شرط جوهري يقضي بأن تكون هذه السيطرة مؤقتة ومرتبطة بمتطلبات الحرب. وهكذا، وجد الجنرال "مود" نفسه في وضع غير مألوف -ومستحيل الاستمرار عليه في نهاية المطاف- يتمثل في "الدعوة إلى الحكم الذاتي مع تثبيط ممارسته في الوقت ذاته"¹⁶.

كانت المسؤوليات الإدارية البريطانية تجاه العراق تتزايد في الوقت نفسه الذي تصاعدت فيه التوقعات بشأن نقل المزيد من المسؤوليات إلى العراقيين أنفسهم. وبدأ أن قلّة فقط كانت تدرك التناقضات الكامنة في هذا الترتيب، أو أنها كانت تستهين بالعواقب المحتملة؛ إذ أشار وزير الدفاع العراقي المستقبلي -بكل دقة- إلى أنه بما أن استقلال العراق في ظل نظام الانتداب كان جزءاً من السياسة البريطانية، فقد كان من البديهي أن "الاحتلال العسكري البريطاني سيتوقف تدريجياً"¹⁷.

ومن ناحية أخرى، رأت غيرتروود بيل —المساعدة الشهيرة لأرنولد ويلسون، المندوبة المدنية والمسؤولة البريطانية البارزة في العراق منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1921— أن "سكان بلاد الرافدين، بعد أن شهدوا انتهاء الحرب بنجاح، كانوا يعتبرون بقاء البلاد تحت السيطرة البريطانية أمراً مفروغاً منه، وكانوا في مجملهم راضين بقبول حكم القوة العسكرية". غير أن هذه التصورات حول السلبية السياسية لدى العراقيين سرعان ما تبددت تماماً إبان انتفاضة خريف عام 1920.

طُرح أول مقترح رسمي لاستخدام الطائرات في العراق للحفاظ على الأمن الداخلي في مذكرة داخلية صادرة عن مكتب الحرب بتاريخ 9 مايو 1919. وقد وُجّهت هذه المذكرة إلى المدير العام لهيئة الأركان العامة الإمبراطورية، حيث وضعت مسألة حامية العراق العسكرية في سياق يجمع بين احتمالي الاضطراب الداخلي والغزو الخارجي. وشملت قائمة الأعداء الخارجيين المحتملين كلاً من تركيا (التي تمثلت آنذاك في النواة الكمالية المتبقية من الدولة العثمانية) و"الإخوان" (الجيش الديني للمملكة العربية السعودية التي كانت قد نالت استقلالها حديثاً). وأقرت المذكرة بأن الطائرات "ستؤدي بلا شك دوراً جوهرياً في ترتيباتنا، ومن شأنها -بقدر ما تُستخدم- أن تقلل من حجم قواتنا العسكرية"¹⁸؛ إذ كان من المقرر الإبقاء على القوات البرية بالقدر "الضروري فقط لمواجهة حالات الطوارئ الفورية".

كانت مسؤولية الحفاظ على الاستقرار اليومي تقع على عاتق القوات الجوية، رغم أن وزارة الحرب كانت لا تزال ترى أن المسؤولية الشاملة عن العراق يجب أن تظل ضمن اختصاص الجيش. وفي تلك المرحلة المبكرة، لم يكن قد جرى بعد تصور أي دور مستقل للقوات الجوية؛ إذ كان منوطاً بها الحفاظ على الأمن، ولكن تحت توجيه الجيش وقيادته. وقد شكّلت هذه الدينامية في النقاش الدائر حول سياسة العراق "نقاشاً ضمن النقاش" - وغالباً ما كان هذا الجانب هو الأهم - إذ تمحورت المسألة حول: أين تكمن المسؤولية النهائية عن العراق؟ وبالنسبة للكثيرين ممن شاركوا في صياغة السياسة، كانت هذه القضية غالباً ما تنصدر اهتماماتهم - كما سيتضح لاحقاً - وإن كان نادراً ما يُصرّح بذلك علناً.

على الرغم من الطابع الريادي لهذه المذكرة، يبدو أنه لم يُتخذ بشأنها سوى القليل من الإجراءات اللاحقة، على الأقل فيما يتعلق بالعراق. فقد ظل العراق هادئاً بوجه عام طوال عام 1919، ولم يحظَ باهتمام يُذكر من جانب صناع القرار البريطانيين، سواء في المجال العسكري أو المدني، إذ كانت أنظارهم تتجه نحو قضايا أخرى. ومع ذلك، فقد جرى تناول وضع العراق خلال مؤتمر فرساي عام 1919؛ إذ أقرّ وضعه قانونياً بموجب ميثاق عصبة الأمم باعتباره إحدى الدول التي "بلغت مرحلة من التطور تتيح الاعتراف المؤقت بوجودها كدول مستقلة، رهناً بتقديم المشورة والمساعدة الإدارية لها من قبل دولة منتدبة إلى حين تمكّنها من الوقوف على قدميها"¹⁹. ومع ذلك، فعندما كانت قضية العراق تُطرح في النقاشات الداخلية، كانت المسألة المحورية عادةً هي الاقتصاد، باستثناء الحالات التي استُغلت فيها صفة بريطانيا كدولة منتدبة على العراق لتوفير غطاءٍ داخلي للحكومة البريطانية يبرر دفاعها عن وجودها هناك²⁰.

سعت الحكومة إلى تخفيف العبء المالي المترتب على الحفاظ على الحامية العسكرية في العراق. وكان بإمكان الحكومة الهندية البريطانية أن تتحمل جزءاً من تكاليف التواجد في العراق، نظراً لأن أموالها كانت تُدار بشكل منفصل عن أموال بريطانيا العظمى لأغراض محاسبية. غير أن تحديد إجمالي حجم النفقات البريطانية في العراق كان مسألة معقدة، لدرجة أنها كادت تُصيب مسؤولي وزارة الخزانة بحالة من التخطب والارتباك الشديد؛ إذ كانت الأموال المخصصة للعراق تتوزع بين وزارات الحكومة، والإدارات والمكاتب الحكومية، وفروع القوات المسلحة، وحكومة الهند البريطانية، فضلاً عن الإيرادات الضريبية التي كانت تُجبي محلياً داخل العراق²¹.

لم تكن هناك جهة رسمية أو إدارة واحدة تتحمل المسؤولية المالية النهائية. ربط تشرشل هذه المشكلة بتشتت المسؤولية البيروقراطية، حيث انقسمت سلطة اتخاذ القرار بشأن سياسة العراق بين الجيش والقوات الجوية. بعد انتصاره في معركة بيروقراطية ضخمة داخل مجلس الوزراء للسيطرة على تنفيذ سياسة العراق، سارع تشرشل إلى بسط سيطرته على الشؤون المالية للعراق أيضاً، تمهيداً لتقليصها بشكل أكبر²²؛ إذ كان يرى أنه لا يسعه الاستمرار في مطالبة البرلمان بمزيد من الأموال في حين أن "تسعة أعشار" التمويل كانت تأتي من دائرة حكومية أخرى غير دائرته²³.

كان من المسلّم به أن الحامية في العراق غير كافية لأداء مهمتها، ومع ذلك، كان الضغط يدفع إلى تقليص عدد الأفراد نظراً لتغلب الضرورة المالية²⁴. عانت القوات البريطانية في العراق من نقص حاد في الأفراد²⁵. كانت الوحدات في العراق تعاني من نقص كبير في العدد، إما لعدم شغل الشواغر أو - وهو الأكثر شيوعاً - بسبب انتداب الجنود على نطاق واسع لمهام إدارية وهندسية وغيرها. افتقرت وحدات السيارات المدرعة إلى سائقيين مؤهلين، وكثيراً ما كانت المعدات معطلة بسبب ظروف الصحراء، ولم يكن هناك عدد كافٍ من المتخصصين في مجال الإمداد والاتصالات²⁶.

كان من المقرر معالجة أوجه النقص هذه تدريجياً، إلا أن القوات البريطانية في العراق ظلت - على المدى القصير - غير مستعدة لمواجهة أي انتفاضة. ومع ذلك، ظل المسؤولون البريطانيون غافلين بشكل مثير للاستغراب عن مخاطر التمرد، رغم التحذيرات العديدة التي تشير إلى عكس ذلك، والتي وردت من عراقيين مقربين من ممثلي الحكومة البريطانية²⁷. كان هذا الوضع يتباين بشكل صارخ وغير إيجابي مع التحركات البريطانية في سوريا؛ إذ تبنى المسؤولون البريطانيون موقفاً أكثر هجومية واستباقية، وعمدت بريطانيا إلى تشكيل إدارة محلية فور احتلالها للبلاد تقريباً²⁸.

في المقابل، أبلغ وزير الخارجية المندوب السامي البريطاني في بغداد بأن "أقصى ما يمكن توقعه هو رقابة إدارية فضفاضة"²⁹. وفي سياق تقييمه للتحول في السياسة البريطانية تجاه العراق، رأى مسؤول بريطاني آخر قائلاً: "لا يمكنك أن تكون في حالة سلم وحرب في آن واحد"³⁰. استمرت العمليات العسكرية المحدودة طوال عام 1919 وحتى عام 1920؛ وفي ظل هذا السياق، لم تكن ثورة عام 1920 سوى تصعيد في وتيرة العنف، لا تحولاً جذرياً عما سبقها من أحداث. ومع ذلك، صبّت الحكومة البريطانية جلّ اهتمامها خلال تلك الفترة على تدابير خفض النفقات، مما دفع أحد المسؤولين المحبطين - وقد أدرك الفجوة بين السياسة الحكومية والواقع الميداني - إلى التعليق بنبرة يشوبها الضيق، مشيراً إلى أن محاولة تطبيق نظام مالي خاص بأوقات السلم في خضم العمليات العسكرية تعني، عملياً، توقع أن تنتظر القوات البريطانية "الحصول على موافقة مالية لاستخدام الذخيرة التي تعترض إطلاقها"³¹.

طوال هذه الفترة - بل وحتى خلال فترة الانتفاضة - واصل الجدل حول "الشرطة الجوية" تطوره، وإن كان ذلك قد جرى عادةً في مناطق خارج العراق؛ فقد برزت الحملة ضد محمد بن عبد الله حسن ومقاتليه من "الدرأيش"، على سبيل المثال، بشكل لافت في هذا النقاش، كما عززت النتيجة الناجحة التي حققها البريطانيون في هذا الصدد من حجج المؤيدين لمبدأ الشرطة الجوية، الذين اعتبروا تلك المواجهة مع حسن انتصاراً للقوة الجوية البريطانية.

كان حسن - الذي عُرف أيضاً بلقب "الملا المجنون" - مصدر إزعاج دائم للسلطات البريطانية في السودان منذ منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي صعد فيها إلى السلطة في الصومال وبسط هيمنته عليها طوال ربع القرن التالي. ورغم شنّ البريطانيين حملات تأديبية عديدة ضده، إلا أنهم عجزوا عن إلحاق هزيمة حاسمة به؛ بل إنه تحالف مع ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، مستخدماً الأسلحة الألمانية لإعادة بناء قواته والخروج من الحرب وقد تعززت قوته بشكل كبير.

وعندما تحركت بريطانيا ضده في عامي 1919 و1920، اعتمدت في ذلك بشكل شبه كلي على القوة الجوية، وذلك بتشجيع ودعم مباشرين من تشرشل وتريشارد، في حين اقتصر دور القوات البرية على الدعم والمساندة فحسب. وفي غضون شهر واحد، مُني حسن بالهزيمة وفرَّ إلى المنفى، حيث توفي جراء إصابته بالإنفلونزا الإسبانية عام 1921.

اعتبرت وزارة الطيران الحملة بأكملها انتصاراً هائلاً للقوة الجوية، وانتصاراً يمكن للقوات الجوية أن تنسب الفضل فيه لنفسها وحدها (وإن كان الجيش قد عارض ذلك بشدة). ومع ذلك، فإن مسألة تحديد الجهة المسؤولة عن النجاح البريطاني كانت أقل أهمية من حقيقة أن الحملة بدت وكأنها تؤكد — على الأقل في نظر المؤيدين لمبدأ "الشرطة الجوية" — أن الطائرة قادرة على تحقيق النصر. ورغم أن حملة "الملا المجنون" كانت تُعد حدثاً ثانوياً في سياق الإمبراطورية، إلا أنها لعبت دوراً بارزاً في الجدل الدائر حول العراق³².

مستنداً إلى نجاح بريطانيا في مواجهة حسن، سعى تشرشل إلى تطبيق تجربة شرق أفريقيا على العراق، مستغلاً بقاء ذلك الانتصار حاضراً بقوة في أذهان أعضاء مجلس الوزراء؛ إذ مثّل تصريحه -الموجه في 19 فبراير 1919 إلى رئيس أركان القوات الجوية- أول محاولة منهجية له لدراسة مختلف المشكلات والاحتمالات والتبعات المترتبة على نظام مقترح للشرطة الجوية في العراق³³.

بأسلوبه المعهود في النفاذ مباشرة إلى جوهر المسألة، أدرك تشرشل على الفور أن القصور الأبرز في نظام "الشرطة الجوية" يكمن في عدم كفايته للتصدي لغزو تركي محتمل؛ إذ كان ذلك الغزو يُعدّ واحداً من أكبر التهديدات الخارجية التي تواجه العراق عام 1920. ونظراً لعدم توقيع معاهدة سلام بين تركيا وبريطانيا العظمى آنذاك، كانت المخاوف من سعي تركيا للانتقام في مرحلة ما بعد الحرب سائدة على نطاق واسع.

استبعد تشرشل الحاجة إلى التخطيط لمثل هذا الاحتمال؛ إذ إن التعامل مع موقف كهذا كان سيتطلب تعزيزات من خارج العراق، سواء أقرّ مبدأ "الشرطة الجوية" أم لا. فقد رأى تشرشل أن على دعاة "الشرطة الجوية" الاكتفاء بـ "النظر في مسألة الحفاظ على الأمن المحلي والداخلي"³⁴. في العشرين من فبراير، عمّم تشرشل على زملائه في مجلس الوزراء مذكرةً تتناول إمكانية تقليص الحامية البريطانية في العراق بشكل كبير والاستعاضة عنها بالقوة الجوية. وقد أقرّ تشرشل في مذكرته بآراء المنتقدين الذين دعوا إلى التخلي عن العراق باعتباره لا يستحق التكلفة، موضحاً أن بقاء بريطانيا هناك يمليه الاعتبار الاستراتيجي ذاته الذي دفعها لدخول العراق في المقام الأول؛ ألا وهو ضمان تدفق مستمر للنفط إلى الأسطول البحري، والعمل كقوة ردع ضد أي توغل تركي محتمل في مصر أو منطقة الخليج الفارسي.

أبدى تشرشل أيضاً تفهماً لطبيعة الموقف، مشيراً إلى أن الأوضاع تتسم بعدم اليقين وأن احتمالية اندلاع اضطرابات داخلية كبيرة في العراق لا تزال قائمة، مما يستلزم الإبقاء على حامية قوية من القوات البرية هناك. وقد كان هذا الإجراء بمثابة ترصية للمنتقدين من قادة الجيش الذين استبعدوا فكرة الاعتماد على الطائرات لفرض الأمن في العراق، معتبرين إياها مهمة أكثر تعقيداً بكثير من مجرد هزيمة حسن. ومع ذلك، ظل تشرشل متمسكاً بموقفه، ومصرراً على أن حجم الحامية سيقلص بشكل كبير خلال الأشهر المقبلة، ليحل محله الاعتماد على القوة الجوية.

كان ذلك قبل اندلاع الانتفاضة، وقبل أن يُتيح التعزيز الواسع النطاق للقوات البرية لقمع المتمردين العراقيين فرصةً سانحةً لمنتقدي مفهوم مراقبة المجال الجوي داخل الحكومة وفي الصحافة. ومع ذلك، فإن مذكرة تشرشل الصادرة في فبراير، على الرغم من عدم اعتماد توصياتها من قبل مجلس الوزراء

ككل، مثلت أول محاولة عملية لتطبيق مفهوم مراقبة المجال الجوي في العراق، والتفكير ملياً في الآثار العملية لمثل هذا القرار.

مثل كيفية تجسيد عمليات الشرطة الجوية على أرض الواقع، والموارد المطلوبة، والسلبات المحتملة، والإطار الزمني الذي يمكن فيه تطبيق هذه العمليات بشكل واقعي. ولم تُطرح إجابات محددة عن هذه الأسئلة، سواء في المذكرة أو في مناقشة مجلس الوزراء اللاحقة لها، إلا أن كلا منهما ساهم في تمهيد الطريق نحو تطبيق الشرطة الجوية في المستقبل³⁵.

سأل تشرشل ترينشارد لاحقاً، وبشكل خاص، عما إذا كان "مستعداً لتولي مسؤولية بلاد الرافدين"³⁶. لقد أدرك ترينشارد -على الفور- مدى الأهمية التي ستشكلها هذه المسؤولية بالنسبة لسلاح الجو من الناحية المؤسسية؛ فأصدر توجيهاته إلى هيئة أركان القوات الجوية في 15 مارس بوضع خطة للسيطرة الجوية على العراق، وهي الخطة التي قدمها بدوره إلى تشرشل في 20 مارس. وقد شدد ترينشارد على الطابع "التجريبي" لأسلوب السيطرة الجوية، داعياً إلى الاكتفاء بسحب محدود للقوات العسكرية البريطانية إلى حين إثبات نجاح هذه التجربة³⁷. حتى لو حققت القوات الجوية نجاحاً ساحقاً في العراق، فستظل هناك حاجة ماسة إلى القوات البرية، مع مراعاة شرط هام يتمثل في خضوع هذه القوات لقيادة القوات الجوية. وقد عرض تشرشل الخطوط العريضة للخطة على البرلمان في 22 مارس³⁸.

نفى تشرشل حاجة بريطانيا إلى حامية تضم عشرات الآلاف من القوات البريطانية والهندية في العراق؛ فقد كان يدرك غياب الحماس البرلماني لمثل هذا الالتزام الضخم، كما كان يرى عدم ضرورة له³⁹. رفضاً منه لفكرة ضرورة "بسط السيطرة على كل ميل مربع من العراق"، قارن تشرشل بين الشرق الأوسط وتجربة بريطانيا في شرق أفريقيا، قائلاً: "إنك تفتح كل منطقة -قطاعاً تلو الآخر- فيتغلغل نفوذك، وتُبنى علاقات ودية، وتزدهر التجارة، وتُشكّل ميليشيات محلية، [كما] يتم الاستعانة بقوات محلية".

لم يمر هذا النشاط داخل وزارة الطيران دون رد من الجيش، الذي عمّم مذكرة خاصة به في شهر فبراير، فنّد فيها موقف القوات الجوية نقطة بنقطة. فقد رفض الجيش أي تقليص في عديد القوات في العراق، وإن أقرّ بضرورة إجراء تخفيضات في وقت ما في المستقبل غير المحدد؛ إذ رأى أن مثل هذه التخفيضات تعني "استعداداً للكارثة"، و"تخلياً تاماً عن بلاد فارس"، و"إجهاضاً" للمساعي الدبلوماسية الأخيرة التي بُذلت مع العاهل الفارسي. كما شدد الجيش على ضرورة إدارة أي انسحاب مستقبلي بحذر، لضمان عدم تفسير أي "حركة تراجع" على أنها "علامة ضعف"؛ ودعا بدلاً من ذلك إلى تبني استراتيجية استباقية تقضي بضم ولاية الموصل، التي كان من المقرر أن يُحسم مصيرها النهائي بموجب معاهدة سلام مستقبلية بين بريطانيا العظمى وتركيا.

لم يكن بالإمكان جعل العراق يتحمل تكاليف احتلاله إلا من خلال ضم الموصل -بما تضمنه من حقول نفطية محيطة- إلى أراضيه؛ فبدون الموصل، كان العراق سيشكل عبئاً مالياً يستنزف الخزانة البريطانية، مما يجعل استمرار الاحتلال البريطاني للبلاد أمراً يصعب تبريره. كما سعى الجيش إلى التوصل من المسؤولية عن الوضع في العراق، مشيراً إلى أن العديد من المشكلات هناك لم تكن ناجمة عن وجود القوات البريطانية بحد ذاتها، بل عن العداء التركي المستمر تجاه الحامية البريطانية المتمركزة هناك. وأشارت المذكرة -بلهجة جافة- إلى أن هيئة الأركان العامة لم تكن مسؤولة عن "سياسة استعداد الأتراك، وما يترتب عليها من إثارة استياء العالم الإسلامي بأسره؛ وهي سياسة تورطنا في نفقات غير ضرورية في الوقت الراهن، وتُراكم علينا أعباءً والتزامات هائلة في المستقبل". وبذلك،

كان الجيش يلمح إلى أن مجلس الوزراء -إذا ما أراد تحديد الجهة التي تقع عليها المسؤولية- ينبغي أن يوجه أصابع الاتهام إلى نفسه أولاً.

وجاء في المذكرة أيضاً: "لا ينبغي الظن بأن هيئة الأركان العامة تضغط من أجل الاحتفاظ ببلاد الرافدين، أو بأي جزء منها، لا اعتبارات استراتيجية تتعلق بأمن الإمبراطورية؛ فوجودنا هناك هو محض مسألة تتعلق بسياسة الدولة، ولا تملك السلطات العسكرية أي صلاحية بشأنها"⁴⁰.

لا يعني هذا أن الجيش كان يرغب في التخلي عن العراق؛ بل على العكس تماماً، فقد كان الجيش ملتزماً بالبقاء هناك، أو -في حال تعذر ذلك- منع القوات الجوية من الاحتفاظ بمسؤولية إدارة الملف العراقي. ومع ذلك، لم يكن الجيش راغباً في تبني قضية احتلال تزايد حوله الجدل، وجاءت مذكرة شهر فبراير تلك في محاولة للموازنة بين هذين الأمرين. فبعد أن جادل الجيش سابقاً بأن الموصل هي المنطقة الوحيدة التي يمكن أن تجعل من العراق مشروعاً مربحاً، كشف النقاب عن أن الجنرال البريطاني الأرفع رتبة في العراق يدرس خيار التخلي عنها. وبهذه الطريقة، سعى الجيش إلى دفع مجلس الوزراء لاتخاذ قرار حاسم بشأن الالتزام بالبقاء في العراق أو عدمه. وبدا ظاهرياً أن الجيش يضع مجلس الوزراء أمام خيار، لكنه -عند التدقيق- لم يكن خياراً حقيقياً؛ فإذا ما تمسك المجلس بالتزامه تجاه العراق، فلن يكون أمامه سوى خيار احتلال البلاد بأكملها (بما في ذلك الموصل)، إذ أن أي إجراء آخر من شأنه أن يستنزف الموارد المالية البريطانية، وهو أمرٌ لن تقبله وزارة الخزانة. أما إذا أراد المجلس البقاء في العراق، فسيتعين عليه قبول استراتيجية الجيش الطموحة الرامية إلى السيطرة على "عراق أكبر" يضم المناطق الكردية في المرتفعات الشمالية المحيطة بالموصل وكركوك، وليس الاكتفاء بالمناطق العربية الواقعة في وادي نهر الفرات.

أدركت هيئة الأركان العامة كذلك أن تشرشل كان أشد المؤيدين داخل مجلس الوزراء لاستمرار الوجود البريطاني في العراق، كما كان أكثر المتحمسين والمدافعين صراحةً عن نظام "الشرطة الجوية". وقد علّق الجيش آمالاً على إمكانية عرقلة خطة الشرطة الجوية من خلال استغلال مخاوف تشرشل المالية ضده، وكسب تأييده لسياسة الجيش تجاه العراق⁴¹. كان موقف الجيش نتاج قراءة فاحصة للأطراف الفاعلة الرئيسية في الجدل الدائر حول العراق. غير أن تشرشل أدرك حقيقة خطط الجيش، واصفاً مناوراته البيروقراطية بأنها "عداء وعرقلة متأصلان"، وبأنها "شكل من أشكال الحرب لم أر له مثيلاً طوال مسيرتي الطويلة"⁴².

اجتمع أعضاء من هيئة الأركان العامة للجيش ومساعدون لـ "ترينشارد" في 24 مارس لمناقشة جدوى "الشرطة الجوية"⁴³. ورغم التوترات السائدة، اتسم الاجتماع بطابع حضاري ومسالمة على نحو مفاجئ؛ إذ حضر ممثلو الجيش ومعهم تقديرات لأعداد القوات اللازمة لدعم عمليات القوات الجوية في العراق، موضحين الحاجة إلى قوات حامية لتأمين كل قاعدة جوية رئيسية، فضلاً عن مهام الطائرات المتقدمة. وقد أبدى بعض ضباط الجيش مخاوفهم بشأن احتمالية التعرض لنيران المدفعية المعادية، إلا أن هذا الاحتمال كان مستبعداً للغاية نظراً للصعوبات المتوقعة في الحصول على مثل هذه الأسلحة، في حين شددت القوات الجوية على ضرورة أن تكون الحامية العسكرية صغيرة الحجم قدر الإمكان.

وفي سياق آخر، حذرت القوات الجوية من إجراء مقارنات -قد تكون حتمية- بين عمليات "الشرطة الجوية" والحملة الجوية التي شهدتها الحرب العالمية الأولى؛ إذ رأت القوات الجوية أنه لا وجه للمقارنة بينهما⁴⁴. تركزت العمليات الجوية في الحرب العالمية الأولى على التصدي لطائرات العدو، وعلى "التعاون مع صنوف القوات الأخرى في العمليات التي كانت فيها القوات البرية أو البحرية هي الطرف المهيم"⁴⁵.

سيختلف الوضع في العراق اختلافاً جوهرياً، إذ ستكون للقوات الجوية الصدارة والدور الرئيسي؛ مما يتيح النظر في متطلبات تمرکز القوات في البلاد من منظور "جديد" كلياً. فالنماذج السابقة -التي كانت تعتمد على القوات البرية وحدها- كانت تقتضي انتشاراً واسع النطاق للقوات العسكرية في أرجاء البلاد، وذلك بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الحضور الأمني بين السكان المحليين.

كانت تُرسل حملات تأديبية للتعامل مع الاضطرابات، لتعود القوات بعدها إلى قواعدها؛ مما يعني أن أثر التدخل -وإن بدا شديداً في بدايته- كان محدود النطاق للغاية من حيث الزمان والمكان. وقد رأى مُعدُّ التقرير أن النتائج كانت "تُتسى سريعاً"، وأن تحقيق نتائج مستدامة غالباً ما يتطلب احتلالاً عسكرياً دائماً يمتد لسنوات، يتزامن معه فتح البلاد عبر شبكات السكك الحديدية والطرق⁴⁶. وما لم يُصرَّح به صراحةً هو الإقرار الضمني باستبعاد تخصيص موارد ضخمة للعراق على هذا النحو.

في المقابل، كان بإمكان القوات الجوية الحفاظ على وجود دائم حتى فوق أكثر التضاريس وعورة؛ إذ تمتعت الطائرات بحرية حركة تامة، وكان بوسعها -انطلاقاً من قواعد جوية قليلة العدد وموزعة بمواقع استراتيجية- الوصول إلى أي نقطة في العراق⁴⁷.

إن "الذراع الطويلة" للقوة الجوية ستجعلها قوة "موجودة في كل مكان"؛ إذ تتيح العمليات الجوية -من خلال الدوريات المتكررة وطلعات الاستعراض- إبقاء البلاد بأسرها تحت "مراقبة شبه مستمرة". ورغم أن "ترينشارد" كان يقلل بلهجة جافة من شأن أسلوب "التوعية عبر المنشورات"، إلا أنه كان يدرك تماماً ما تنطوي عليه هذه الوسيلة من قوة محتملة. وجاء في المذكرة: "يجب ألا نغفل حقيقة أن كل قروي -وهو ينظر من الأرض- يخال أن قائد الطائرة يرمقه هو شخصياً بنظره". صحيح أن أحداث عام 1919 في منطقة الحدود الشمالية الغربية بالهند ربما أفضت إلى استنتاجات مغايرة، إلا أن قيادة القوات الجوية لم تعر -على ما يبدو- اهتماماً يُذكر لتلك الحجج⁴⁸.

أعدّ ترينشارد، بناءً على الاجتماع، تقريراً مالياً وأحاله إلى تشرشل⁴⁹. وقد اقتصرت هذه الأرقام على الأسراب الجوية السبعة الإضافية التي سيتعين على القوات الجوية إرسالها إلى العراق في حال اعتماد نظام "الشرطة الجوية"، دون أن تشمل الأسراب الثلاثة الموجودة بالفعل هناك. وتطلب الأمر نفقات أولية بقيمة 3.7 مليون جنيه إسترليني لتغطية التكاليف الرأسمالية المتعلقة بالبنية التحتية والمعدات الفنية غير المتوفرة آنذاك في العراق، فضلاً عن تكاليف سنوية متكررة قدرها مليون جنيه إسترليني للحفاظ على الأسراب الجوية العشرة، يضاف إليها 1.5 مليون جنيه إسترليني كتكلفة للأفراد.

ويمكن مقارنة ذلك بتكلفة الحامية العسكرية التي بلغت 30 مليون جنيه إسترليني سنوياً بحلول شهر ديسمبر من عام 1920؛ في حين لم تتجاوز التقديرات -التي أقرّ "ترينشارد" نفسه بأنها تقريبية للغاية- مبلغ 6.2 مليون جنيه إسترليني سنوياً. وقد مثّل ذلك وفراً في النفقات بنسبة تقارب ثمانين في المائة. ومما لا يثير الاستغراب أن هذه التخفيضات شكلت حججاً قوية للغاية لصالح اعتماد أسلوب "الشرطة الجوية" -وهو ما أدركه "ترينشارد" بحق- لا سيما في ظل توقعات الحكومة بأن تتجاوز النفقات الإيرادات الضريبية بما يزيد عن 100 مليون جنيه إسترليني بحلول السنة المالية 1922؛ إذ واجهت الدوائر الحكومية تهديداً بفرض وزارة الخزانة رقابتها المباشرة على ميزانياتها ما لم تنجح في تحقيق خفض في النفقات⁵⁰. ربما كان من المثير للدهشة أن ترينشارد نظر إلى التهديد الذي شكلته وزارة الخزانة بشيء من الترقب الواثق؛ فقد رأى أن هذا الأمر يضع القوات الجوية في أفضل وضع ممكن، باعتبارها الفرع الأكثر قدرة على تحقيق وفورات مالية⁵¹.

ومع ذلك، أدرك تشرشل وجاهة حجة هيئة الأركان العامة، وكان يُعتقد أن وجهة نظره بدأت تميل نحو موقف الجيش، وذلك قبل أن تسبق الأحداث الميدانية في العراق خطط الجيش، إثر اندلاع تمرد عام في

خريف عام 1920.⁵² برزت بوادر تصاعد التوتر في العراق في أوراق السياسات التي كانت تُتداول آنذاك في لندن؛ فعلى سبيل المثال، أشارت إحدى تلك الأوراق إلى تزايد "الشعور الوطني" و"القوة الدافعة للتعصب الديني" خلال صيف عام 1920.⁵³ ومن المثير للاهتمام أن المؤلف المجهول نفسه أبدى أيضاً قلقه إزاء تداعيات وجود ضباط عرب عراقيين ساخطين ومسرّحين من الجيش العثماني، كانوا قد قاتلوا القوات البريطانية خلال الحرب العظمى.

تطلّب إخماد التمرد أكثر من 100 ألف جندي، أي ما يعادل نحو 52 كتيبة مشاة وسبعة أفواج من سلاح الفرسان.⁵⁴ مثّل ذلك زيادةً قدرها 20 كتيبةً عن القوة البريطانية في العراق خلال شهر يوليو، ولم يشمل ذلك القوات المحلية التي جندتها القوات البريطانية، ولا قوات الجيش الهندي.⁵⁵ تكبدت بريطانيا، أثناء إخماد التمرد، نحو ألفي إصابة، من بينها 450 حالة وفاة؛ كما تضاعفت النفقات في العراق للسنة المالية 1920 أربع مرات تقريباً.⁵⁶ غير أن خفض القوات، الذي أعقب ذروة أعدادها في أكتوبر 1920، كان سريعاً.⁵⁷

بحلول شهر مارس عام 1921، كان لا يزال في العراق 33 كتيبة مشاة، وهو عدد يزيد بكتيبة واحدة فقط عما كان عليه في يوليو 1920. وعندما تولت القوات الجوية مسؤولية الأمن في العراق في الأول من أكتوبر عام 1922، لم يكن يتمركز فيه سوى كتيبتين بريطانيتين، إلى جانب نحو سبع كتائب من الجيش الهندي. وكانت نفقات الجيش الهندي تُموّل من قِبَل حكومة الهند؛ إذ كانت الهند تتلقى بانتظام أموالاً من البرلمان لتغطية جزء من ميزانيتها الدفاعية، بينما كان يتم تدبير المبلغ المتبقي من خلال الضرائب التي تُجبي داخل الهند نفسها.

لقد كانت الالتزامات القائمة على غرار ما كان عليه الوضع في عام 1920 غير قابلة للاستمرار، وجعلت الخطط التي أعدها الجيش بعناية بلا جدوى؛ إذ إن الحجم الهائل لانتشار القوات الحالية في العراق لم يكن مقبولاً من الناحية السياسية. لقد أثبتت الأحداث التي تلت التمرد صحة الرؤية الثاقبة التي أبداه تشرشل في عام 1918 —والتي مفادها أن "الاقتصاد في النفقات" هو العنصر الأهم في العراق— بدرجة تفوق ما كانت عليه قبل اندلاع التمرد؛ ذلك أن حجم الحامية البريطانية في العراق كان قد تجاوز بالفعل، حتى قبل التمرد، كافة التقديرات السابقة.⁵⁸

رأت القوات الجوية أن القوات البريطانية في العراق متضخمة، وتفوق حجم التهديد المُتصوّر، وتستعدي تركيا دون داع.⁵⁹ وعلى أية حال، لم تكن هناك رغبة في لندن في خوض احتلال طويل ومكلف؛ فقد أنفقت بريطانيا العظمى نحو 80 مليون جنيه إسترليني في عامي 1919 و1920، بالإضافة إلى 20 مليون جنيه أخرى كنفقات مرتبطة بالتمرد، ليصل إجمالي الإنفاق إلى 110 ملايين جنيه إسترليني في فترة تزيد قليلاً عن عام واحد.⁶⁰ عبّرت صحيفة "التايمز" عن مشاعر الكثيرين حين طرحت هذا التساؤل الاستنكاري: "إلى متى سنُزهق أرواحٌ ثمينة في مسعى عبثي لفرض إدارة معقدة ومكلفة على السكان العرب، وهي إدارة لم يطلبوها قط ولا يرغبون فيها؟"⁶¹ وصف مقال لاحق سياسة الحكومة البريطانية في العراق بأنها "حمقاء" ببساطة.⁶²

كان الجيش يدرك تماماً هذه الانتقادات، وكذلك القادة العسكريون في العراق؛ فقد أقرّ الفريق "أ. هالدين" -قائد القوات البريطانية في العراق- بذلك في رسالة وجهها إلى المندوب السامي في بغداد، مؤكداً أن كلاً منه ووزارة الحربية كانا على دراية بمدى "عدم شعبية سياسة الإبقاء على حامية عسكرية كبيرة في هذا البلد لدى قطاع عريض من الرأي العام في الوطن".⁶³

على الرغم من أن الجيش لم يكن قد تقبّل بعد مبدأ "الشرطة الجوية" كسياسة معتمدة، ولا فكرة تولي القوات الجوية مسؤولية العراق بدلاً منه، إلا أنه بدأ يتقبّل بشكل متزايد ضرورة تطبيق تدابير تقشف

صارمة في العراق. وقد أتاح هذا التحول في موقف الجيش فرصة للقوات الجوية للدفع بقوة أكبر نحو اعتماد أسلوب الشرطة الجوية - وذلك رغم التغطية الإعلامية السلبية التي نالتها القوات الجوية إبان الانتفاضة العراقية - مما مهد الطريق للفصل الكبير التالي في تطور السياسة البريطانية تجاه العراق.

أدرك تشرشل أن ثمة فرصة سانحة ومحدودة الوقت قد لاحت، فسارع إلى اغتنامها؛ إذ خاطب مجلس الوزراء طالباً تفويضاً لرئاسة مؤتمر في القاهرة يُعنى بسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط. وقد مُنحت الموافقة على ذلك في 14 فبراير 1921، وتحدد يوم 12 مارس موعداً لانعقاد المؤتمر.

افتتح مؤتمر القاهرة في مواعده المقرر في 12 مارس 1921، وذلك في فندق "سميراميس" الفخم الواقع على ضفاف نهر النيل. وكان من بين الحضور تشرشل، وترينشارد، والعقيد تي. إي. لورنس (لورنس العرب) الذي اشتهر بدوره في الحرب العالمية الأولى. كما تحدث إليه. تي. ويلسون ممثلاً عن "الشركة الأنجلو-فارسية للنفط" وعن المصالح النفطية في الشرق الأوسط بشكل عام. وحضر أيضاً المندوب السامي في بغداد، السير بيرسي كوكس، إلى جانب غيرترود بيل، التي كانت المرأة الوحيدة في الاجتماع. وشملت قائمة الحضور عراقيين اثنين هما جعفر باشا وساسون أفندي؛ وكلاهما كانا عضوين في مجلس بغداد المحلي الذي أنشأه البريطانيون ليكون جهة رسمية للتواصل بين ممثلي الحكومة والجيش البريطانيين والسكان العراقيين المحليين. وبذلك، بلغ إجمالي عدد المشاركين في المؤتمر -الذي استمر لمدة أسبوع- نحو أربعين شخصاً، وقد أطلق عليهم تشرشل لقب "للصوص الأربعين".

افتتح تشرشل المؤتمر بكلمة ختامية رنانة عبّر فيها عن "فخر بريطانيا المشروع" بحمل "شعلة الحضارة التي ستوقد الآن من جديد في بغداد"⁶⁴. مهما كانت الشعارات المرفوعة، فقد كان يدرك أن ضمان استمرارية الوجود البريطاني في العراق على المدى الطويل يقتضي تقليص الالتزامات، لا الشروع في مشاريع كبرى جديدة تهدف إلى إعادة تشكيل البلاد على النمط البريطاني؛ إذ كان من المقرر أن تمارس بريطانيا نفوذها من وراء الكواليس وتدعم نظاماً عراقياً محلياً.

عُقد مؤتمر القاهرة في ظل قناعة عامة لدى صناع القرار البريطانيين بأن القدرات العسكرية البريطانية تعاني من حالة "إفراط في التمدد" (أي أنها موزعة على جبهات تفوق طاقتها). فقد حددت وزارة الحربية العديد من "الأعباء" العسكرية والمطالب المفروضة على الموارد العسكرية البريطانية في الفترة التي تلت الحرب مباشرة، وعمّت هذه المخاوف في مذكرات وُجّهت إلى مجلس الوزراء والمسؤولين البريطانيين في الشرق الأوسط. كما انتهز الجيش الفرصة للتأكيد على أهمية الجندي البري والتقليل من شأن فعالية الطائرات في مهام حفظ الأمن الداخلي في المستعمرات؛ إذ جاء في إحدى مذكرات وزارة الحربية: "إن الأمن الداخلي يعتمد في جوهره على وجود الجندي البريطاني الفرد ودوره كقوة، ولذا يجب أن يكون تواجهه مرئياً وبأعداد كافية... ورغم أن [الجيش] يدرك تماماً المساعدة الكبيرة التي يمكن أن تقدمها الطائرات والدبابات والمدركات في الحروب -سواء كانت كبيرة أو صغيرة- ولديه كل النية لتوسيع نطاق استخدامها حيثما أمكن، إلا أنه سيعطي انطباعاً خاطئاً تماماً إذا ما ألحح إلى إمكانية إجراء تخفيضات كبيرة في قوات المشاة والخيالة طالما ظل عامل الأمن الداخلي هو العنصر المهيمن"⁶⁵.

كما أشارت المذكرة ذاتها إلى أن الطائرات ستكون بالغة الأهمية في حال تعرض البلاد لغزو من قبل قوة خارجية؛ وهي لغة مزدوجة وماكرة من جانب الجيش، الذي كان يدرك تماماً أن التهديد الرئيسي للعراق —كما أقر في مواضع أخرى— يتمثل في اندلاع انتفاضة جديدة، لا في التعرض لغزو خارجي. وعلى نطاق أوسع، استشهد الجيش بعدة أمثلة للتدليل على حالة الإنهاك التي يعاني منها، إذ تزايدت الأعباء الملقة على عاتقه بما يفوق قدرة موارده المحدودة وعدد قواته القليل على الوفاء بها جميعاً على النحو الملائم؛ وشملت تلك الأمثلة: مخاطر الاضطرابات في إنجلترا، والحرب الأهلية في

أيرلندا، والتدخل العسكري في روسيا ضد النظام البلشفي في موسكو، والتهديد الذي تشكله تركيا الساعية لاستعادة أمجادها السابقة (النزعة الانتقامية)، فضلاً عن التكاليف المستمرة للحفاظ على "جيش الاحتلال على نهر الراين" في أوروبا.

حدد مؤتمر القاهرة لنفسه مهمتين رئيسيتين؛ تمثلت الأولى في تحديد من سيتم دعمه في السباق نحو عرش العراق. وقد حُسم هذا الأمر في نهاية المطاف لصالح فيصل -وهو ملك هاشمي سابق لدمشق كان الفرنسيون قد أجبروه على الفرار من المدينة واللجوء إلى أوروبا. ورغم أن البعض تخوف من احتمال اعتراض فرنسا على ترشيح فيصل، إلا أن هذا القلق تراجع أمام حجة مفادها أن الفرنسيين سيكونون أكثر ارتياحاً لوجود فيصل راسخاً على عرش العراق، حيث سيقوم "بإثارة المتاعب في أرجاء الجزيرة العربية". أما الشاغل الأكثر أهمية فكان يتمثل في رد الفعل العربي تجاه فيصل، وتحديد موقف ابن سعود من توليه الملك.

كان الاعتقاد السائد أنه في حال إعلان فيصل ملكاً على العراق، فإن ثمة "احتمالاً كبيراً لاندلاع اضطرابات واسعة النطاق في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية". ومما صبّ في مصلحة فيصل عداؤه المعلن للشيوعية وانحذاره من قبيلة قريش -قبيلة النبي محمد- وهو أمر كان يُعتقد أنه سيجعله مقبولاً لدى الأغلبية الشيعية في العراق، رغم أن فيصل نفسه كان سنياً. كما كان من العوامل المؤثرة أيضاً حقيقة أن شقيق فيصل كان صديقاً مقرباً لمصطفى كمال، زعيم تركيا، وكان يُعتقد أنه على تواصل دائم معه؛ إذ ساد اعتقاد في أوساط المؤتمر بأن هذه الرابطة العائلية بين الزعيمين من شأنها أن تسهم في كبح المؤامرات التركية التي كانت مستشرية في العراق، ولا سيما في شماله⁶⁶.

تمثلت المهمة الثانية في تحديد الترتيبات العسكرية البريطانية المستقبلية في العراق؛ إذ أقر مؤتمر القاهرة تقليص قوام الحامية العسكرية الموجودة هناك إلى نحو 12 كتيبة بحلول عام 1922، وهو ما يمثل خفضاً للعدد بمقدار النصف تقريباً. كما كان من المتوقع إجراء المزيد من التخفيضات لتصل القوة إلى 8 كتائب أو أقل، مع الأمل بأن تقتصر الكتائب البريطانية على اثنتين فقط، بينما تتألف بقية القوة من جنود الجيش الهندي أو قوات العراقية المحلية "المجندة والمدربة بإشراف ضباط بريطانيين".

غير أن وزارة الحرب عارضت ذلك؛ إذ كانت ترغب -على حد تعبير تشرشل- في استخدام العراق "ميدان تجارب" دائماً لتدريب الجنود على حروب الصحراء. وقد رأى تشرشل أن هذا الأمر غير مقبول، وإن كان قد عرض على مجلس الوزراء موقف الجيش مقروناً برفضه الشخصي له، مصرحاً بأنه "إذا لم تتوفر وسيلة أخرى للإبقاء على سيطرتنا على البلاد، فمن الأفضل لنا التخلي عن [العراق] فوراً"؛ وهي مبالغة -بلا شك- لم يكن تشرشل يقصد معناها الحرفي، نظراً لتمسكه الشديد بالحفاظ على الوجود البريطاني في العراق، إلا أنها عكست بوضوح قناعته الراسخة بضرورة ترشيد النفقات مهما كلف الأمر.

ناقش مؤتمر القاهرة أيضاً خطة "ترينشارد" الخاصة بفرض الأمن عبر القوة الجوية، وهي الخطة التي حظيت بدعم مطلق من تشرشل بصفته وزيراً للمستعمرات ووزيراً للطيران. وقد اقترح ترينشارد تشكيل قوة قوامها ثمانية أسراب من سلاح الجو الملكي، وثلاث سرايا من السيارات المدرعة، وقطارين مصفحين، وأربع زوارق حربية، وبطارية مدفعية محمولة (تُحمل على الدواب) تابعة للجيش الهندي، وأربع كتائب مشاة (اثنتان منها بريطانيتان). وكان من شأن هذه القوة -مدعومةً بالجيش العراقي الذي ستتولى بريطانيا تأسيسه وتقديم المشورة له - أن تكون قادرة على حفظ الأمن الداخلي في العراق. وقد صرّح ترينشارد خلال المؤتمر بأنه "مستعد لتحمل مسؤولية" العراق في حال توفرت لديه قوة كهذه.

ومما له أهمية بالغة، أن تشرشل كان يرى أن "نظاماً كهذا - مع إجراء بعض التعديلات والتقليصات المدروسة - يمكن الحفاظ عليه ضمن الحدود [المالية] المقررة".

كان الوضع "المتحسّن للغاية" في العراق عاملاً مهماً أيضاً في نجاح خطة "الشرطة الجوية"؛ فقد رأى تشرشل أن "الترتيبات السياسية التي ستشكل أساس وضعنا المستقبلي في بلاد الرافدين قد قطعت شوطاً كبيراً وتسير على نحو إيجابي". كما أرسل برقية إلى مجلس الوزراء يوضح فيها أنه كان يخطط "منذ البداية" للسيطرة على بلاد الرافدين، لا بمجرد القوة المحضة، بل من خلال قبول السكان عامةً لحكومة ونظام حكم ارتضوهما بمحض إرادتهم، على أن يحظى هذا النظام بدعم القوات الجوية، وقوات محلية (قوات مجندة) منظمة بريطانيّاً، وأربع كتائب إمبراطورية. وحتى لو كان في كلام تشرشل هذا شيء من التلاعب اللفظي الماكر - وهو أمر مرجح - فإنه يلامس جوهر حقيقة "الشرطة الجوية"؛ إذ إنها لم تكن تعتمد على القوة وحدها، ولم تكن كذلك في تصور مؤيديها قط.

علاوة على ذلك، كان من المقرر أن تتولى إدارة عربية شؤون الحكم في العراق تحت قيادة الملك فيصل، الذي سيعمل - بشكل عام - وفقاً للمشورة التي يقدمها له المندوب السامي. وقد حرص المؤتمر بشدة على طمأنة المنتقدين بأن حاميات القوات الجوية في العراق تتمتع بقدرة تامة على الدفاع عن نفسها في مواجهة أي "انتفاضة أو اضطرابات محلية". وتمثلت إحدى الانتقادات الموجهة لمخطط "الشرطة الجوية" في أن قلة عدد القوات البرية البريطانية في العراق ستجعل القواعد الجوية عرضة للهجمات البرية؛ غير أن تشرشل طمأن مجلس الوزراء بأن هذا ليس صحيحاً، مجادلاً بأنه في حال اندلاع انتفاضة أخرى، يمكن إجلاء القوات بسرعة من بغداد - التي كانت تضم القاعدة الجوية البريطانية الرئيسية في العراق - عبر نهر دجلة باتجاه الخليج الفارسي باستخدام زوارق مسلحة صُممت خصيصاً لهذا الغرض. وأكد تشرشل أنه حتى في "أسوأ السيناريوهات"، فإن بريطانيا تمتلك القدرة داخل العراق على إجلاء أفرادها دون الحاجة إلى إرسال حملة إنقاذ؛ ولن يقتصر هذا الإجراء على حماية العسكريين البريطانيين فحسب، بل سيضمن أيضاً الالتزام بالقيود المالية التي كانت تُعد "خطأً أحمر لا يجوز تجاوزه"⁶⁷.

أسس مؤتمر القاهرة واضحاً أهدافاً محدودةً نصب عينيه، وهو ما أقرّ به "ترينشارد" نفسه لاحقاً في رسالة خاصة مؤرخة في الأول من أكتوبر عام 1922، وجّهها إلى المارشال "سالموند"، قائد القوات الجوية في العراق⁶⁸. لا يمكن لعمليات المراقبة الجوية (الشرطة الجوية) أن تنجح إلا في حال عدم وجود تهديد خارجي للعراق، وخلوّ البلاد من التمرد المنظم باستثناء "الاضطرابات العادية المتقطعة"⁶⁹. مثل ذلك تحولاً عن وجهة نظر وزارة الحرب القائلة بأن القوات البريطانية بحاجة إلى الاستعداد لانتفاضات كردية وعربية متزامنة⁷⁰. كان موقف القوات الجوية يرى أن كلاً من الأكراد والعرب يفتقرون إلى القدرة والرغبة في التنسيق، إلا أنه من اللافت أن القوات الجوية اختارت عدم نفي الصلاحية الجوهرية لحجة وزارة الحرب؛ فقد أدرك حتى أشد المتحمسين لسياسة "الشرطة الجوية" القيود المتأصلة فيها.

أقرّ ترينشارد كذلك في مراسلاته بأن القوة الجوية وحدها لم تكن كافية لإخماد التمردات في العراق؛ إذ قارن بين الوضع في شمال العراق والوضع في منطقة الحدود الشمالية الغربية في الهند. ففي الهند، كانت الغارات الجوية تتبعها عمليات عقابية برية، حيث اقترن الأثر النفسي للقصف بقدرة أرتال المشاة على القضاء على المقاومة واجتثاثها⁷¹. حتى قبل اعتماد سياسة "الضبط الجوي للأمن" رسمياً كسياسة بريطانية في العراق، كان ترينشارد يُقر - على الأقل في أحاديثه الخاصة - بأن القوة الجوية لا يمكنها العمل بفعالية بمعزل عن غيرها، إذ كانت العمليات المشتركة أمراً ضرورياً. وقد نصّت خطة الضبط الجوي للأمن على "تحقيق أقصى قدر من العمليات الشرطية، والحد الأدنى من الخسائر البشرية لدى

الطرفين، وإنجاز الهدف في أقصر وقت ممكن⁷². وكما أشار سالموند في تقريره القيادي المرفوع إلى ترينشارد، فقد كان للقوات المحلية المجندة (الليفيس) والشرطة العراقية "دورٌ هامٌ تؤديانه في بسط السيطرة المعتادة على البلاد"⁷³.

كشفت مذكرات داخلية لهيئة أركان القوات الجوية، صدرت عام 1920، عن اهتمام كبير داخل سلاح الجو بأهمية منطقة "الحدود الشمالية الغربية" في الهند كنموذج يُحتذى به في العراق، ولا سيما في المناطق الشمالية ذات الغالبية الكردية. ففي تلك المنطقة الحدودية، كانت القوات البريطانية تواجه قبائل أفغانية تمارس حرب عصابات محدودة النطاق؛ حيث كانت القوات البريطانية تنطلق من حصون حدودية لتنفيذ عمليات تأديبية ضد زعماء القبائل المعادية. وقد رأت قيادة سلاح الجو أن الطائرات يمكن أن تحل مستقبلاً محل هذه القوات البرية، مما يمنح العمليات العسكرية البريطانية قدراً أكبر بكثير من المرونة والقدرة على الحركة؛ إذ ستصبح المناطق التي يصعب الوصول إليها براً عرضة للهجمات الجوية، فضلاً عن أن الطائرات تتيح إسقاط القوة العسكرية بسرعة تفوق بكثير ما يمكن أن تحققه القوات البرية⁷⁴.

كما أدركت القوات الجوية أن التنفيذ الناجح لمهام الشرطة الجوية في العراق يتطلب عملية تسليم تدريبية للمسؤولية من الجيش إلى سلاح الجو الملكي. وعقب إخماد ثورة عام 1920، اقتضت سيطرة القوات الجوية في البداية على المناطق الواقعة شمال بغداد، بعيداً عن بؤرة التمرد المضطربة⁷⁵. بمجرد استقرار الوضع على الأرض، أمكن المضي قدماً في عملية التسليم؛ إذ كان نجاح مهام الشرطة الجوية يعتمد على تحقيق الاستقرار، ولو جزئياً⁷⁶.

أقر تشرشل نفسه بذلك في مارس 1920، حين اقترح نهجاً تدريبياً لحكم العراق يقوم على تعزيز النفوذ المحلي من خلال إقامة علاقات ودية مع زعماء القبائل، وتشكيل ميليشيات وقوات محلية، وفتح المناطق التي كانت مغلقة سابقاً أمام حركة التجارة⁷⁷. جادل تشرشل بأنه لم تكن هناك حاجة لبسط السيطرة على كل شيء دفعة واحدة؛ وبدلاً من ذلك، دعا إلى اتباع نهج يعتمد مبدأ "التعامل منطقةً تلو الأخرى"، مستنداً في ذلك إلى التهديد بالقصف الجوي للحيلولة دون تمرد زعماء القبائل المحليين. فقد تصوّر الطائرة بوصفها عيناً حاضرةً في كل مكان بالسماء، تراقب التحركات على الأرض، وتكشف بؤر الاضطراب وتقضي عليها قبل أن تتفاقم وتنتشر (إلى حدٍ تصبح فيه القوة الجوية وحدها غير كافية لإعادة الوضع إلى السيطرة)⁷⁸.

على الرغم من هذه التأكيدات، ظل العديد من النقاد غير مقتنعين. وقد دافع تشرشل عن نفسه أمام البرلمان قائلاً: "لا يمكنني تقديم ضمان قاطع بأن أي خطة قد نعتمدها في بلاد الرافدين ستكفل بالنجاح المحتوم، أو بأن المشاكل لن تنتشأ في هذا البلد المثير للمتاعب. ولكن لا توجد وسيلة أخرى للوفاء بالوعود التي قُطعت للبرلمان بشأن خفض التكاليف. وعلاوة على ذلك، لن يكون من الصواب إنفاق مبالغ أكبر للحفاظ على موقعنا في بلاد الرافدين؛ فمن الناحية السياسية، لا أعتقد أننا قادرون على الدفاع عن هذا الموقع، ومن منظور إمبراطوري، سيُعد ذلك سوء استخدام لموارد محدودة ومُنهكة بالفعل. وأرى أن هذا هو أفضل ما يمكننا القيام به في ظل كافة الظروف الراهنة"⁷⁹.

كما دافع تشرشل أمام مجلس الوزراء عن نتائج مؤتمر القاهرة مستشهداً بالرأي العام العراقي؛ إذ أشار في معرض استعراضه لموقفه إلى أن أحوال الدولة العراقية قد تحسنت كثيراً عما كانت عليه إبان ثورة عام 1920، ورأى أن دفة الأمور قد مالت بوضوح ضد المتمردين. وفي الوقت نفسه، كانت الترتيبات السياسية المتعلقة بالوضع النهائي للعراق تسير على قدم وساق، حيث حظي فيصل -الذي كان على وشك أن يُتوّج ملكاً- بـ "تأييد عام" من الشعب العراقي. ورغم وجود بعض المشكلات العالقة فيما يخص

"القوات المحلية" العراقية -التي كان يُراد لها أن تشكل نواة لجيش عراقي مستقل مستقبلاً- فقد كان هناك شعور بأن معالجة هذه المشكلات أمرٌ ميسور⁸⁰.

والأهم من ذلك، أن تأثير القوة الجوية بدأ يفرض نفسه بشكل متزايد، وكان ذلك قبل التطبيق الكامل لنظام "السيطرة الجوية". ومن جانبه، أصبح الجنرال هالدين -الذي كان سابقاً معارضاً شديداً لمبدأ "الشرطة الجوية"- يرى الآن أنه لو توفرت لديه أعداد كافية من الطائرات في خريف عام 1920، لكان بإمكانه الحيلولة دون اندلاع الانتفاضة العراقية⁸¹.

علاوة على ذلك، أكد تشرشل أنه لم يكن ينوي قط السيطرة على العراق بالقوة وحدها؛ إذ كان قبول العراقيين باستمرار النفوذ البريطاني في البلاد أمراً بالغ الأهمية. لقد تصور تشرشل عراقاً مستقلاً وذا سيادة، يقيم علاقات ودية مع بريطانيا العظمى ويعيش في سلام مع جيرانه، ومنفتحاً على التجارة البريطانية، ولا يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الخزانة البريطانية. وكان العائق الوحيد المحتمل أمام تحقيق هذه الرؤية الجذابة يتمثل في ثقل الحامية العسكرية البريطانية التي يصعب استدامتها، مما قد يضطر بريطانيا إلى الانسحاب المتعجل من العراق قبل ترسيخ المكاسب التي تلت الانتفاضة؛ غير أن الاعتماد السريع لأسلوب "الضبط الأمني الجوي" كان من شأنه الحيلولة دون حدوث ذلك.

أدركت هيئة الأركان العامة أن الرأي العام بدأ يميل ضد موقفها، لكنها رفضت الإقرار بالهزيمة، وعادت لتطرح وجهة نظرها مجدداً عبر مذكرة أخرى بعنوان "السياسة والمالية في بلاد الرافدين"؛ وقد وُزعت هذه المذكرة في 17 أغسطس، أي قبل يوم واحد من الموعد المقرر لاجتماع مجلس الوزراء لمناقشة توصيات "مؤتمر القاهرة". ورغم اتفاقها على أن خفض النفقات المالية أمر بالغ الأهمية، إلا أن المذكرة خالفت الرأي السائد في كل ما عدا ذلك تقريباً؛ إذ رفض الجيش حجة تشرشل القائلة بأن الإبقاء على الجنود البريطانيين في العراق -مع ما يتطلبه ذلك من مستويات تنظيمية وإمدادات اعتادوا عليها في بريطانيا- يُعد أمراً باهظ التكلفة للغاية.

نظراً لوضع بلاد الرافدين باعتبارها بلداً "فقيراً ومُجاعاً ومُفلساً"، رأت وزارة الحرب أنه من الضروري توفير "أقصى درجات الراحة الممكنة في ظل الظروف الراهنة" للقوات البريطانية، وذلك لضمان "الحفاظ على كفاءتها وروحها المعنوية العالية". وأكدت الوزارة أنه في حال كانت التكاليف باهظة للغاية، فسيكون من الأفضل التخلي عن العراق تماماً.

أما فيما يتعلق بمقترح نقل مهام القيادة في العراق من الجيش إلى القوات الجوية بدعوى خفض التكاليف، فقد أشار الجيش بحدة إلى أن تولي القوات الجوية مسؤولية "الشرطة الجوية" سيتطلب منها تشكيل وحدات للزوارق المسلحة والقطارات المدرعة، فضلاً عن وحدات للإمداد والاتصالات والذخيرة والخدمات الطبية والبيطرية وغيرها من الخدمات المماثلة؛ وهي جميعاً مهام تقع في صلب عمل القوات البرية، وكان الجيش يخشى أن يُضطر لتدريب القوات الجوية على أدائها مع تحمّل التكاليف المالية المترتبة على ذلك. كما قلل الجيش من جدوى الاعتماد على القوات المحلية المجنّدة (بإشراف الضباط البريطانيين)، مؤكداً أن الجنود البريطانيين وحدهم القادرون على تنفيذ المهام البرية الضرورية.

علاوة على ذلك، فإن "الأسلحة الوحيدة التي يمكن للقوات الجوية استخدامها هي القنابل والمدافع الرشاشة... إذ قد تقتضي الضرورة اتخاذ تدابير عقابية ضد مثيري الشغب؛ والوسيلة الوحيدة المتاحة للقوات الجوية -وهي الوسيلة المستخدمة فعلياً الآن- تتمثل في قصف النساء والأطفال في القرى. وإذا أدرك السكان العرب أن السيطرة السلمية على بلاد الرافدين تعتمد في نهاية المطاف على عزمنا قصف النساء والأطفال، فإنني أشك بشدة في أننا سنحظى بذلك القبول من جانب الآباء والأزواج في عموم بلاد الرافدين، وهو القبول الذي يتطلع إليه وزير الدولة لشؤون المستعمرات [تشرشل]. بل من المرجح أن

يشتكي الملك الجديد، فيصل، من أنه لا يمكنه توقع تعاون مخلص من القبائل طالما أن نساءهم وأطفالهم يُقتلون⁸².

كما أبدى الجيش اعتراضاً على خطط إجلاء الحامية البريطانية؛ فمع التسليم -جداً- بنجاح عملية الإجلاء وفقاً لما ذهب إليه تشرشل ودعاة "الشرطة الجوية"، إلا أن الجيش كان "منزعجاً" من مغبة أن تؤدي أي عملية إجلاء بريطانية إلى ترك القوات المحلية المجنّدة "لتواجه مصيرها".

لم يكن هذا الأمر مثيراً للإشكاليات من منظور الولاء فحسب - إذ كانت القوات المحلية ترفض التحالف مع جنود بريطانيين تعلم أنهم مستعدون للتخلي عنها في حال اندلاع انتفاضة - بل أيضاً لأن "التخلي عن الحلفاء وتركهم في مأزق لم يكن يوماً من سياسات الحكومة البريطانية". وقد أشارت المذكرة إلى أن الجيش لا يزال يرى أنه لا بديل عن بقاء قوة احتياطية بريطانية كبيرة في العراق. واختتم الجيش موقفه بالتأكيد على أنه من غير الحكمة ولا الجدوى الاقتصادية السماح لسلح الجو في العراق "بالخروج عن مهامه الحالية كقوة مساندة"، وأن نظام القيادة والسيطرة الخاص بآلية المراقبة الجوية - الذي اقترحه سلاح الجو وأقره مجلس الوزراء- يُعد "غير دستوري وسيؤدي إلى حالة من الفوضى العارمة".

لقد باءت محاولة الفرصة الأخيرة هذه التي قامت بها هيئة الأركان العامة بالفشل في إقناع مجلس الوزراء، الذي اجتمع في 18 أغسطس كما هو مقرر، واعتمد رسمياً "الشرطة الجوية" استراتيجيةً بريطانية في العراق. وفي ظل هذه الهزيمة، ظل الجيش دون إعادة هيكلة، واختار نهجاً مغايراً في هجماته المستقبلية على سلاح الجو، تمثل في توجيه ضربات جانبية ومحاولة "تقسيم" سلاح الجو⁸³.

باختصار، اقترحت وزارة الحربية -نظراً لأن العديد من وحدات القوات الجوية في العراق (مثل وحدات السيارات المدرعة التي أقر ضباط القوات الجوية العاملون هناك بأنها جزء لا يتجزأ من نظام المراقبة الجوية) كانت تؤدي في جوهرها مهاماً تماثل مهام الجيش- أن تُدمج هذه الوحدات مجدداً ضمن هيكل الجيش؛ إذ من شأن ذلك أن يوفر "ملايين" الجنيهات. لم يتناول مجلس الوزراء المسألة بشكل مباشر، بل قرر بدلاً من ذلك عدم "إعادة فتح ملف استقلالية القوات الجوية"، وهو ما كان بمثابة إعلان بأنه لن يتسامح مع أي متاعب إضافية يثيرها الجيش، وإن لم يُصرح بذلك صراحةً.

مثل هذا الأمر الجولة الأخيرة من الصراع الدائر بين وزارة الحربية ووزارة الطيران حول الجهة التي ستتولى رسم السياسة المتعلقة بالعراق؛ وهي معركة كانت قد سببت لـ "ترينشارد" إحباطاً شديداً. لقد كان "ترينشارد" -بما يتمتع به من براعة فائقة في خوض الصراعات البيروقراطية الداخلية- ركيزةً بالغة الأهمية لتلك المؤسسة المستقلة حديثاً، وذلك في وقتٍ كان فيه مجرد بقائها واستمرارها محل شكٍ جدي. ورغم درايته التامة بمناورات الموظفين المدنيين وجزالات الجيش على حد سواء، إلا أن "ترينشارد" كان يظهر دائماً بمظهر المتفاجئ من استمرار معارضة الجيش وطرحة اعتراضاتٍ في اللحظات الأخيرة؛ وهي اعتراضات كان يراها واهيةً ولا تخدم سوى مصالح الجيش الذاتية⁸⁴.

عندما سقطت حكومة الائتلاف التي ترأسها لويد جورج عام 1922، عاد حزب المحافظين إلى السلطة وعُيّن السير صامويل هور وزيراً جديداً للطيران. كان هور -وهو في الثانية والأربعين من عمره- يُعدّ عضواً شاباً في مجلس الوزراء، وكان يتمتع بـ "عقلٍ جيدٍ وسريع البديهة" في نظر ترينشارد. كما شعر المارشال الجوي بالارتياح لمعرفة أن هور كان "حريصاً على الحفاظ على سلاح الجو ومكانته". وقد تبني هور نظرة بعيدة المدى لمستقبل الأوضاع في العراق، شأنه في ذلك شأن ترينشارد؛ إذ أراد تقليص الوجود البريطاني في العراق، ولكن دون تسرع. كان النظام العراقي بحاجة إلى ثلاث سنوات على الأقل قبل أن يتمكن من تولي المسؤولية الإدارية عن شؤونه بنفسه، وحتى بعد ذلك، كانت الحاجة ستظل

قائمة لوجود حامية عسكرية بريطانية. وكان من المقرر أن يستمر خفض أعداد كتائب الجيش البريطاني المتمركزة في العراق -وفقاً لما نص عليه مؤتمر القاهرة- ولكن شريطة أن يكون العراقيون قد شكلوا أربع كتائب خاصة بهم ودربوها لتصل إلى مستوى "معقول" من الكفاءة والفعالية⁸⁵.

رأى ترينشارد أن موقف الحكومة المحافظة الجديدة إزاء النظام الملكي العراقي يتمثل في منح النظام أربع سنوات لترتيب أوضاعه بفعالية، وبعدها ستسحب بريطانيا، بغض النظر عما إذا كان النظام مستعداً لانسحاب الدعم البريطاني أم لا⁸⁶. لقد رأى في ذلك قصر نظر، لكنه كان واثقاً من أن الضباط البريطانيين سيظلون في مهام استشارية لما بعد انقضاء فترة السنوات الأربع؛ فضلاً عن بقاء أسراب من القوات الجوية بموجب ترتيبات معاهدة لم يُتفاوض عليها بعد⁸⁷.

ظلت المخاوف بشأن كفاءة القوات العراقية المحلية تؤرق ترينشارد⁸⁸؛ فقد كان يدرك أن هذه القوات تلعب دوراً حاسماً في نجاح عمليات المراقبة الجوية. ففي العمليات المعتادة، كانت القوات العراقية هي من تتولى تنفيذ المهمة الأولى⁸⁹. وحتى في أكثر المهام حساسية - كتلك المتعلقة بملاحقة المسؤولين عن مقتل طيارين من سلاح الجو البريطاني - كانت الأولوية في التنفيذ تُمنح للشرطة المحلية. ففي أبريل 1924، أسقطت طائرة بريطانية وقُتل طياروها الثلاثة على يد رجال قبائل غاضبين؛ حينها أرسلت الشرطة العراقية لاعتقال المسؤولين عن الحادث، وتولى الجيش احتلال القرية التي يقطنها الجناة، دون اللجوء إلى أي عمل عسكري جوي، رغم أن سياسة العقاب الجماعي كانت تُمارس بشكل منهجي في العراق⁹⁰. وبالمثل، في أغسطس 1924، وحين أسقطت طائرة أخرى وقُتل طياران بريطانيان، أرسلت الشرطة العراقية مجدداً لاعتقال المسؤولين، ولم يتم اتخاذ أي إجراء جوي في هذه الحالة أيضاً⁹¹.

صُممت استراتيجية "الشرطة الجوية" بهدف بسط نفوذ الحكومة المركزية في المناطق الريفية؛ إذ كان المجتمع العراقي في عشرينيات القرن الماضي مجتمعاً تغلب عليه الطابع الريفي والقبلي بشكل ساحق. وخارج المدن، كان زعماء القبائل المحليون عادةً هم الشخصيات الأبرز في هيكل السلطة السياسية. ونظراً لارتباطهم من تدخل الحكومة، كان هؤلاء الزعماء يقاومون عادةً وجود ممثلي الحكومة -الذين كانوا في الغالب من عناصر الشرطة- في مناطقهم. وعندما كانت القرى تتعرض للقصف، فإن ذلك الإجراء كان يُتخذ -في أغلب الأحيان- رداً على تعرض الشرطة لهجوم أو منعها من الدخول؛ فقد صُممت عمليات القوات الجوية لتمنح الشرطة أقصى درجات المرونة في تحركاتها داخل الأراضي العراقية⁹².

طوال تلك الفترة، تعامل ترينشارد ببراعة مع تعقيدات وتقلبات السياسة المتعلقة بالعراق، محققاً بذلك مكاسب كبيرة للقوات الجوية. وقد ظل يولي اهتماماً بالغاً للرأي العام؛ ففي إحدى المرات، أصدر ترينشارد توجيهاً بتغيير مسمى التقارير الرسمية التي ترسلها القوات الجوية من بغداد إلى لندن من "تقرير العمليات" إلى "تقرير الأعمال المنجزة"، وذلك لاعتقاده بأن المسمى الأول يقلل من شأن الأحداث الجارية في العراق. وفي السياق ذاته، حال ترينشارد دون نشر بيانات حول حمولة القنابل المستخدمة في العراق، مبرراً ذلك بأن الجيش لا يفصح عن أعداد القذائف أو الرصاص التي يطلقها أفرادها. كما طالت الانتقادات نبرة تقارير القوات الجوية؛ إذ رأى ترينشارد أن الكثير منها يعطي صورة غير دقيقة، ويساهم في ترسيخ انطباع لدى الصحافة بوجود "حالة من الاضطراب المستمر" في القرى العراقية، في حين كان يرى أن الوضع في العراق يتسم بالهدوء والاستقرار إلى حد كبير.

لم يكن "سالموند" متفائلاً؛ فقد أشار في رسالة خاصة تلخص الوضع في العراق إلى أن الدعاية المؤيدة لتركيا قد زادت بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق. كانت التيارات القومية التركية قد اكتسحت السلطة في انتخابات عامي 1919 و1920 في تركيا، وساور "سالموند" شك - وإن عجز عن إثباته - بوجود

حملة مدبرة من جانب الحكومة التركية لإثارة الاضطرابات في العراق الخاضع للسيطرة البريطانية. ومما أثار قلق "سالموند" أكثر من ذلك، الكشف عن أن رجال الدين في كربلاء والنجف قد أعدوا توجيهات للسكان الشيعة بعدم المقاومة في حال حدوث غزو تركي. ورغم أن هذه التوجيهات لم تصدر فعلياً، إلا أنها أفلقت "سالموند"، لا سيما عند اقترانها بمعلومات تفيد بأن الأتراك كانوا يرسلون وحدات عسكرية خلسة إلى الوديان الجبلية الكردية في الشمال⁹³.

ومن اللافت أن سالموند لم يأت قط على ذكر الطائرات؛ فقد كانت رسالته زاهرة بتفاصيل تحركات القوات وكيفية نشره للجنود في الشمال للتصدي لعمليات التسلل المستمرة للجنود الأتراك، لكنها خلت تماماً من أي إشارة إلى استخدامه للطائرات في العراق. ولم يضغط عليه ترينشارد في رده للاستفسار عن ذلك؛ إذ ربما افترض ترينشارد أن سالموند كان على دراية مسبقة بالعمليات الجوية في العراق. غير أن الأرجح هو أن سالموند أثر عدم التطرق لدور الطائرات لأن المهام الأهم كانت تُنجز ميدانياً على يد كتائب الجيش البريطاني، وقوات التجنيد المحلية، وعناصر الشرطة العراقية؛ فقد كان سالموند يدرك أن الغاية من عمليات المراقبة الجوية (أو "الشرطة الجوية") تكمن في دعم "السلطات السياسية في مهامها الرامية إلى إرساء الاستقرار والإدارة"⁹⁴.

كما أثارت وزارة الحرب المسألة الشائكة المتعلقة بالأخلاق؛ إذ طُرح تساؤل عما إذا كان قصف القرى العراقية الريفية عملاً أخلاقياً. ورغم أن هذا الإجراء قد ينجح فعلياً في إجبار القيادات الريفية على الانصياع، إلا أن قدرة تلك القرى على الدفاع عن نفسها في مواجهة الهجمات الجوية كانت شبه معدومة. ومما زاد الأمر تعقيداً -من وجهة نظر ترينشارد- هي الأسئلة التي طُرحت في البرلمان حول هذه القضية⁹⁵.

استباقاً لمثل هذه الأسئلة - أو لدرئها في حال طُرحت - وجّه ترينشارد تعليماتٍ إلى سالموند لكتابة ما كان يُعدّ فعلياً وثيقةً تعبر عن موقف سلاح الجو الملكي؛ حيث أبرزت الوثيقة صعوبة فرض الأمن في العراق، وفعالية عمليات سلاح الجو، وقُدّمت لمحةً عامةً عن كيفية مساهمة سلاح الجو في "الحفاظ على هدوء البلاد". وقد خطط ترينشارد لاستخدام هذه الرسالة كدليل للرد على أي انتقاداتٍ محتملةٍ قد تصدر عن أعضاء البرلمان. كما وجّه توبيخاً لطيفاً لسالموند بهدف إحكام السيطرة على الضباط صغار الرتب الذين كانوا "يقحمون أنفسهم في شؤون السياسة"⁹⁶؛ إذ كان ترينشارد يدرك تماماً - وبشكلٍ متزايد - أن تلك الأسئلة كانت تُطرح عادةً من منظورٍ أخلاقي.

لم يكن رد سالموند لافتاً لكونه دفاعاً قوياً عن سياسة المراقبة الجوية فحسب، بل أيضاً لأنه كشف عن رؤيته لدور القوات الجوية؛ إذ لم ينظر إليه كدور محوري منعزل، بل كجزء من منظومة متكاملة تتيح طيفاً من الخيارات المتدرجة، بدءاً من الدوريات الجوية ووصولاً إلى الضربات الجوية⁹⁷.

شدد سالموند على أن مهمته كانت تقتصر على الأمن الداخلي، إذ كان الدفاع عن العراق ضد التهديدات الخارجية يفوق قدراته. لقد كانت عملية صنع السياسات في العراق قائمة على تفاوض مستمر بين المندوب السامي البريطاني والحكومة العراقية؛ ولم تكن سياسة المراقبة الجوية (أو فرض الأمن الجوي) حكراً على الجانب البريطاني، بل كانت "سياسة مشتركة" بين الحكومتين العراقية والبريطانية. وكان اللجوء إلى القصف الجوي يتم دائماً كخيار أخير، و فقط عند اندلاع انتفاضة محلية مناهضة للحكومة؛ إذ كانت الغالبية العظمى من هذه الحالات تُعالج عبر إجراءات الشرطة ودون الحاجة إلى الاستعانة بالقوات الجوية.

حسّمت القوات الجوية المعركة المتعلقة بمسألة "الشرطة الجوية" لصالحها بشكل قاطع، إذ أرست نظاماً جويّاً للسيطرة الاستعمارية كان أكثر شمولاً وإحكاماً مقارنة بأي منطقة أخرى في الإمبراطورية

البريطانية. وفي المقابل، استاء الجيش من عبارات الثناء التي انهالت على القوات الجوية من كل حذب وصوب—نظراً لنجاحها في خفض التكاليف (إذ تراجعت النفقات البريطانية في العراق من نحو 20 مليون جنيه إسترليني عام 1922 إلى أقل من 3.5 مليون جنيه عام 1925) والحفاظ على الاستقرار—وذلك لشعوره بأن دوره في تحقيق هذا الاستقرار كان يُعفَل دائماً؛ فالجيش البريطاني هو من أحمَد انتفاضة عام 1920، وعندما نقل مسؤولية العراق إلى القوات الجوية عام 1922، كان الوضع في البلاد يتسم بالهدوء والاستقرار إلى حد كبير في ظل حكم الملك الجديد.

غادرت آخر كتيبة مشاة بريطانية العراق عام 1929، في حين احتفظت القوات الجوية بمسؤولية الأمن الداخلي في البلاد حتى أكتوبر 1932، مع بقاء سلاح الجو الملكي موجوداً طوال فترة الحرب العالمية الثانية، وإن كان ذلك دون دور عملياتي فعّال.

على صعيدٍ ما، حقق نظام "الشرطة الجوية" نجاحاً لافتاً؛ إذ انخفضت النفقات المالية البريطانية بشكل كبير، كما تقلص حجم الحامية البريطانية في العراق كثيراً مقارنةً بمستوياتها القصوى التي بلغت في أواخر عام 1920. وبفضل الدعم الذي وفّره -في نهاية المطاف- أسراب القاذفات التابعة لسلاح الجو الملكي والمتمركزة مركزياً حول بغداد، بدا النظام الملكي العراقي -بقيادة الملك فيصل- مستقراً في ظاهره؛ فلم تتكرر أحداث انتفاضة عام 1920، وظلت موجات العنف التي تلت ذلك العام متفرقة ومحدودة النطاق.

ومن زاوية أخرى، ومع ذلك، لا بد من اعتبار سياسة "الشرطة الجوية" (فرض الأمن جواً) تجربة فاشلة؛ إذ لم تُعتمد هذه السياسة لكونها أفضل أساليب السيطرة الاستعمارية الممكنة، بل اعتُمدت لأنها كانت الأقل تكلفة من حيث القوى البشرية والنفقات المالية، ولأن "ترينشارد" رأى فيها ميداناً لاختبار قدرات سلاح الجو الذي كان قد نال استقلاله حديثاً. ولم يكن بوسع "الشرطة الجوية" معالجة مشكلة غياب الاستقرار السياسي على أعلى مستويات الحكومة العراقية؛ ففي الفترة الممتدة بين عام 1921 - حين تُوج فيصل ملكاً على العراق - وعام 1958 -حين قُتلت الأسرة المالكة العراقية خلال انقلاب عسكري- شهد العراق ما لا يقل عن 58 تغييراً حكومياً منفصلاً. لقد كانت المشاكل التي تعاني منها الحكومة المركزية في العراق سياسية في جوهرها وليست عسكرية، وبالتالي لم يكن بوسع "الشرطة الجوية" أن تقدم سوى حل مؤقت في أحسن الأحوال.

تكاد تغيب الأبعاد السياسية لسياسة "الشرطة الجوية" عن الأدبيات البحثية؛ فحينما تُطرح قضايا سياسية، غالباً ما تتم مناقشتها في سياق السياسة الداخلية البريطانية. ولا شك أن هذه القضايا بالغة الأهمية؛ إذ تمثلت إحدى الحجج الرئيسية المؤيدة للشرطة الجوية في أن الرأي العام البريطاني لم يكن ليتقبل أي التزامات خارجية إضافية في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة. وفي المقابل، نجد أن تداعيات هذه السياسة وآثارها على المشهد السياسي العراقي لم تحظَ إلا بقدر ضئيل من النقاش، حتى في الدراسات التي أعدها مؤرخون ركّزوا تحديداً على التاريخ الوطني العراقي؛ حيث غالباً ما يُنظر إلى الاحتلال البريطاني باعتباره مجرد مرحلة انتقالية أو فترة وجيزة في التاريخ الوطني لم تترك سوى تأثيرات محدودة ومؤقتة.

يُعد هذا التعامل أمراً مثيراً للدهشة، بالنظر إلى نقاط الضعف الجوهرية في الحكومة الوطنية العراقية التي كشفت عنها عمليات "الشرطة الجوية" (وإن لم تكن هي المسببة لها). ففي كل عام من الأعوام التي تولى فيها سلاح الجو الملكي مسؤولية الأمن الداخلي في العراق -أي في الفترة الممتدة من عام 1922 وحتى عام 1936- كانت القرى العراقية تتعرض لضربات جوية؛ وهو ما سلط الضوء على مدى غياب سيطرة الحكومة المركزية عن تلك القرى بشكل لافت. ولولا تدخل سلاح الجو الملكي، لكان من

المرجح -على أقل تقدير- أن تفقد الحكومة العراقية سيطرتها على القرى الريفية، وربما على محافظات بأكملها. وهكذا، أبرزت عمليات الشرطة الجوية تلك الفجوة الكبيرة بين حكام العراق والمحكومين، فضلاً عن حالة عدم النضج -إذا جاز التعبير- التي كانت تتسم بها الهوية الوطنية لدى العراقيين عموماً؛ إذ ظل العراقيون منقسمين على أسس طائفية وعرقية ودينية، دون توافق حول من يُعد عراقياً ومن لا يُعد كذلك.

مما يلفت الانتباه أيضاً في الأدبيات ذات الصلة غياب نقاشٍ مستفيضٍ حول كيفية اعتماد "الشرطة الجوية" كسياسة؛ إذ يكتفي البعض بافتراض هذا الأمر كمسلمة، منصّين بتركيزهم على الجوانب التشغيلية لتطبيق نظام الشرطة الجوية، بينما تكتفي دراسات أخرى بتناول الخطوط العريضة للجدل الدائر حوله متجاوزةً التفاصيل. وعلاوة على ذلك، ورغم وجود قدر محدود من الاهتمام بالجدل السياسي الكامن وراء هذا النظام، لم تُسلط أي دراسة -حتى الآن- الضوء على الانقسام العميق الذي نشأ بين الجيش والقوات الجوية بشأن السياسة المتبعة في العراق. ويُعد هذا الجانب عنصراً مهماً في تاريخ نظام الشرطة الجوية، ويستحق قدراً من الاهتمام يفوق ما حظي به حتى الآن؛ ففي حين خسر الجيش ذلك الجدل في نهاية المطاف، ظل الانقسام بين الجيش والقوات الجوية -بشكلٍ مثيرٍ للاستغراب- طي النسيان في الكتابات التاريخية التي تناولت موضوع الشرطة الجوية.

المراجع

لقراءة البحث باللغة الإنجليزية افتح الرابط التالية <https://share.google/reWk2bw3VW7hQ7d3Y>

<https://cdr.lib.unc.edu/concern/dissertations/jh343t16t>

أولاً: المصادر غير المنشورة

- 1- الأرشيف الوطني البريطاني
- وزارة الطيران: AIR 5، AIR 23.
- مكتب مجلس الوزراء: CAB 5، CAB 24، CAB 27.
- مكتب المستعمرات: CO 732.
- وزارة الخارجية: FO 371.
- وزارة الحربية: WO 32.
- 2- قاعدة سلاح الجو الملكي في هندون، المملكة المتحدة
- وثائق ترينشارد: MFC 76/1

ثانياً: المصادر المنشورة

- 1- المقالات
- بومونت، ر. أ. "نفسٌ جديد للإمبراطورية: الشرطة الجوية، 1919-1939"، مجلة *Aerospace Historian*، المجلد 26 (1979).
- Beaumont, R. A. "A New Lease on Empire: Air Policing, 1919-1939," *Aerospace Historian* 26 (1979).
- كوكس، ج. ل. "ميدان تدريب رائع: أهمية دور سلاح الجو الملكي في العراق، 1919-1932"، مجلة تاريخ الإمبراطورية والكومنولث 13 (1984).

- Cox, J. L. "A Splendid Training Ground: The Importance to the Royal Air Force of its Role in Iraq, 1919-32," *Journal of Imperial and Commonwealth History* 13 (1984).
- ستايفرز، ويليام. "السياسة الدولية والنفط العراقي، 1918-1928: دراسة في الدبلوماسية الأنجلو-أمريكية"، مجلة **Business History Review**، المجلد 55 (1981).
 - Stivers, William. "International Politics and Iraqi Oil, 1918-1928: A Study in Anglo-American Diplomacy," *Business History Review*, Vol. 55 (1981).
 - أديلسون، روجر. مارك سايكس: صورة لهاو. لندن: جوناثان كيب، 1975.
 - Adelson, Roger. Mark Sykes: Portrait of an Amateur. London: Jonathan Cape, 1975.
 - أندرو، كريستوفر، وآي. إس. كانيا-فورسينر. ذروة التوسع الإمبريالي الفرنسي، 1914-1942. ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، 1981.
 - Andrew, Christopher and A. S. Kanya-Forsiner. The Climax of French Imperial Expansion, 1914-1942. Stanford: Stanford University Press, 1981.
 - أنطونيوس، جورج. يقظة العرب: قصة الحركة القومية العربية. لندن، 1958.
 - Antonious, George. The Arab Awakening: The Story of the Arab Nationalist Movement. London, 1958.
 - عطية، غسان. العراق: 1908-1921: دراسة اجتماعية سياسية. بيروت، 1973.
 - Atiyyah, Ghassan. Iraq: 1908-1921: A Socio-Political Study. Beirut, 1973.
 - باركر، أ. ج. الحرب المنسية: بلاد الرافدين 1914-1918. لندن، 1967.
 - Barker, A. J. The Neglected War: Mesopotamia 1914-1918. London, 1967.
 - باتوتو، حنا. الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: دراسة لطبقات ملاك الأراضي والتجار القديمة في العراق، وللشيوعيين والبعثيين والضباط الأحرار. برينستون، 1978.
 - Batutu, Hanna. The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Baathists, and Free Officers. Princeton, 1978.
 - داروين، جون. بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الإمبريالية في أعقاب الحرب (1918-1922). لندن، 1981.
 - Darwin, John. Britain, Egypt and the Middle East: Imperial Policy in the Aftermath of War 1918-1922. London, 1981.
 - دوكريل، إم. إل. وسي. جي. لو. سراب القوة: السياسة الخارجية البريطانية 1914-1922. لندن: روتليدج وكيجان بول، 1972.

- Dockrill, M. L. and C. J. Lowe. The Mirage of Power: British Foreign Policy 1914-1922. London: Routledge & Kegan Paul, 1972.
- فرومكين، ديفيد. سلام لإنهاء كل سلام: سقوط الدولة العثمانية ونشأة الشرق الأوسط الحديث. نيويورك: هنري هولت وشركاه، 1989.
 - Fromkin, David. A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East. New York: Henry Holt and Company, 1989.
 - هالدين، الفريق السير ألمر إل. ثورة بلاد الرافدين: 1920. إدنبرة، 1922.
 - Haldane, Lt. General Sir Aylmer L. The Insurrection in Mesopotamia: 1920. Edinburgh, 1922
 - هايام، روبن. مسارات الطيران الإمبراطورية البريطانية (1918-1939): قصة شركات الطيران البريطانية العاملة في الخارج. لندن، 1976.
 - Higham, Robin. Britain's Imperial Air Routes 1918 to 1939: The Story of Britain's Overseas Airlines. London, 1976.
 - أيرلندا، فيليب. العراق: دراسة في التطور السياسي. لندن، 1937.
 - Ireland, Philip. Iraq: A Study in Political Development. London, 1937.
 - كيدوري، إيلي. إنجلترا والشرق الأوسط: تدمير الدولة العثمانية 1914-1921. لندن، 1956.
 - Kedourie, Elie. England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921. London, 1956.
 - كدوري، إيلي. في المتاهة الأنجلو-عربية: مراسلات مكماهون-الحسين وتفسيراتها (1914-1939). كامبريدج، 1976.
 - Kedourie, Elie. In the Anglo-Arab Labyrinth: The McMahon Husayn Correspondence and its Interpretations 1914-1939. Cambridge, 1976.
 - لونغريغ، ستيفن. العراق 1900-1950: تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي. لندن، 1953.
 - Longrigg, Stephen. Iraq 1900-1950: A Political, Social, and Economic History. London, 1953.
 - موبيرلي، ف. ج. تاريخ الحرب العظمى استناداً إلى الوثائق الرسمية: حملة بلاد الرافدين 1914-1918. لندن، 1923-1927.
 - Moberly, F. J. History of the Great War Base on Official Documents: The Campaign in mesopotamia 1914-1918. London, 1923-27.
 - أوميسي، ديفيد. القوة الجوية والسيطرة الاستعمارية: سلاح الجو الملكي 1919-1939. مانشستر: مطبعة جامعة مانشستر، 1986.
 - Omissi, David. Air Power and Colonial Control: The Royal Air Force 1919-1939. Manchester: Manchester University Press, 1986.

- سيلبرفارب، دانيال. الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية في الشرق الأوسط: دراسة حالة للعراق (1929-1941). أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1986.

Silberfarb, Daniel. Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq: 1929-1941. Oxford: Oxford University Press, 1986.

- سلاغليت، بيتر. بريطانيا في العراق 1914-1932. لندن، 1976.
Sluglett, Peter. Britain in Iraq 1914-1932. London, 1976.

2- الصحف

- صحيفة التايمز، لندن.

الهوامش

1 - انظر: دانيال سيلبرفارب، *الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية في الشرق الأوسط: دراسة حالة للعراق، 1929-1941* (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1986)؛ و أ. ج. باركر، *الحرب المنسية: بلاد الرافدين 1914-1918* (لندن: 1967). وانظر أيضاً: العميد ف. ج. موبيرلي، *تاريخ الحرب العظمى استناداً إلى الوثائق الرسمية: حملة بلاد الرافدين 1914-1918*، في 4 مجلدات (لندن: 1923-1927).
See Daniel Silberfarb, *Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq, 1929-1941* (Oxford: Oxford University Press, 1986) and A. J. Barker, *The Neglected War: Mesopotamia 1914-1918* (London: 1967). See also Brigadier-General F. J. Moberly, *History of the Great War Base on Official Documents: The Campaign in Mesopotamia 1914-1918*, 4 vols. (London: 1923-27).

2 - روجر أدلسون، *مارك سايكس: صورة لهاي* (لندن، جوناثان كيب، 1975)، 196-7؛ كريستوفر أندرو وآي. إس. كانيا-فورستنر، *ذروة التوسع الإمبريالي الفرنسي: 1914-1942* (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، 1981)، 66؛ سي. جي. لو وإم. إل. دوكريل، *سراب القوة: السياسة الخارجية البريطانية 1914-1922*، المجلد الثاني (لندن: روتليدج وكيجان بول، 1972)، 228-229؛ روجر أدلسون، *مارك سايكس* (لندن، 1975)، 246.

Roger Adelson, Mark Sykes: Portrait of an Amateur (London, Jonathan Cape, 1975), 196-7;
Christopher Andrew and A. S. Kanya-Forstner, The Climax of French Imperial Expansion: 1914-1942 (Stanford: Stanford University Press, 1981), 66; C.J. Lowe and M. L. Dockrill, The Mirage of Power: British Foreign Policy 1914-1922, vol. 2. (London: Routledge & Kegan Paul, 1972), 228-9; Roger Adelson, Mark Sykes (London, 1975), 246.

3 - للاطلاع على الإمكانات المتعلقة بالقواعد الجوية في الشرق الأوسط، انظر: مذكرات هيو ترينشارد (رئيس هيئة الأركان الجوية) ومكتب المستعمرات (إدارة الشرق الأوسط)، 11 ديسمبر 1922، وثائق مجلس الوزراء (يشار إليها اختصاراً بـ CAB) ضمن السلسلة 206/27، الأرشيف الوطني البريطاني، كيو، إنجلترا؛ وانظر أيضاً: روين هايام، "طرق الطيران الإمبراطورية البريطانية 1918-1939: قصة شركات الطيران البريطانية العاملة في الخارج" (لندن: 1976)؛ وفيما يتعلق بالنفط، انظر: مذكرات مكتب المستعمرات (إدارة الشرق الأوسط)، 11 ديسمبر 1922، CAB 27/206، ومذكرات وزارة الخارجية، 15 ديسمبر 1922، CAB 27/206، وتقرير لجنة مجلس الوزراء المعنية بالعراق، 23 مارس 1923، CAB 27/206؛ وكذلك: ويليام ستايفرز، "السياسة الدولية والنفط العراقي، 1918-1928: دراسة في الدبلوماسية الأنجلو-أمريكية"، مجلة *Business History Review*، المجلد 55 (1981)، ص 519-521؛ وللإطلاع على المخاوف بشأن التأثير الإسلامي على الهند، انظر: تقرير لجنة مجلس الوزراء المعنية بالعراق، 23 مارس 1923، CAB 27/206، وكذلك مذكرات مكتب المستعمرات (إدارة الشرق الأوسط) المؤرخة في 11 ديسمبر 1922 و 16 فبراير 1923 (كلاهما ضمن السلسلة CAB 27/206).

For potential of Middle Eastern air bases, see: Memoranda by Hugh Trenchard (Chief of Air Staff) and Colonial Office, Middle East Department, 11 Dec. 1922, Cabinet (hereafter: CAB) series 27/206, British National Archives, Kew, England; see also Robin Higham, Britain's Imperial Air Routes 1918 to 1939: The Story of Britain's Overseas Airlines (London: 1976); for oil, see Memoranda, Colonial Office, Middle East Department, 11 Dec. 1922, CAB 27/206, Memoranda, Foreign Office, 15. Dec. 1922, CAB 27/206, and Report of the Cabinet Committee on Iraq, 23 March 1923, CAB 27/206; also, William Stivers, "International Politics and Iraqi Oil, 1918-1928: A Study in Anglo-American Diplomacy," Business History Review, Vol. 55 (1981), 519-21; for fears of Muslim influence on India, see Report of Cabinet Committee on Iraq, 23 March 1923, CAB 27/206, also Memorandum by Colonial Office, Middle East Department, 11 Dec. 1922 and 16 Feb. 1923, both CAB 27/206.

4 - للاطلاع على خلفية عن العراق وشعبه، انظر: ستيفن لونغريغ، *العراق 1900-1950: تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي* (لندن، 1953). وانظر أيضاً: حنا بطاطو، *الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: دراسة لطبقات ملاك الأراضي والتجار القديمة في العراق وللشيوخ وعين والبعثيين والضباط الأحرار* (برينستون، نيو جيرسي، 1978).

For the background of Iraq and its people, see Stephen Longrigg, Iraq 1900-1950: A Political, Social, and Economic History (London, 1953). See also Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Bathists, and Free Officers (Princeton, N.J., 1978).

- 5 - جورج أنطونيوس، *يقظة العرب: قصة الحركة القومية العربية* (لندن، 1958)، ص 164-183؛ إيلي كدوري، *في المتاهة الأنجلو-عربية: مراسلات مكماهون-الحسين وتفسيراتها 1914-1939* (كامبريدج، 1976)، ص 65-137؛ غسان عطية، *العراق: 1908-1921: دراسة اجتماعية-سياسية* (بيروت، 1973)، ص 151-152؛ جون داروين، *بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الإمبريالية في أعقاب الحرب 1918-1922* (لندن، 1981)، ص 155-156.
- George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab Nationalist Movement* (London, 1958), p. 164-83; Elie Kedourie, *In the Anglo-Arab Labyrinth: The McMahon-Husayn Correspondence and its Interpretations 1914-1939* (Cambridge, 1976), 65-137; Ghassan Atiyah, *Iraq: 1908-1921: A Socio-Political Study* (Beirut, 1973), 151-52; John Darwin, *Britain, Egypt and the Middle East: Imperial Policy in the Aftermath of War 1918-1922* (London, 1981), 155-56.
- 6 - للاطلاع على تكاليف الحاميات العسكرية، انظر: عطية، *العراق: 1908-1922*، ص 193. وانظر أيضاً: إيلي كدوري، *إنجلترا والشرق الأوسط: انهيار الدولة العثمانية 1914-1921* (لندن، 1956)، ص 197-204.
- For garrison costs, see Attiyah, *Iraq: 1908-1922*, 193. See also Elie Kedourie, *England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921* (London: 1956), 197-204.
- 7 - للاطلاع على روايات عامة حول انتفاضة العراق عام 1920، انظر: الفريق السير المر إل. هالدين، *الانتفاضة في بلاد الرافدين: 1920* (إدنبرة، 1922)، ص 19-34؛ وفيليب أيرلندا، *العراق: دراسة في التطور السياسي* (لندن، 1937)، ص 145-146، 241-243، 246-249؛ وعطية، *العراق: 1908-1922*، ص 261-354؛ ولونغريغ، *العراق*، ص 113-121.
- For general accounts of the 1920 Iraq uprising, see Lieutenant General Sir Aylmer L. Haldane, *The Insurrection in Mesopotamia: 1920* (Edinburgh, 1922), 19-34; Philip Ireland, *Iraq: A Study in Political Development* (London, 1937), 145-46, 241-43, 246-49; Attiyah, *Iraq 1908-1922*, 261-354, and Longrigg, *Iraq*, 113-21.
- 8 - للاطلاع على أعداد الضحايا، انظر: هالدين، *التمرد*، ص 331. 331. For casualties, see Haldane, *Insurrection*, 331.
- 9 - أيرلندا، العراق، ص 303-318؛ وبيتر سلاغيت، بريطانيا في العراق 1914-1932 (لندن، 1976)، ص 67-78.
- Ireland, *Iraq*, p. 303-18 and Peter Sluglett, *Britain in Iraq 1914-1932* (London, 1976), 67-78.
- 10 - يمكن العثور على الاتفاقية العسكرية في السلسلة 12260/371 التابعة لوزارة الخارجية (المشار إليها فيما يلي بـ FO).
- The military agreement can be found in Foreign Office (hereafter: FO) series 371/12260.
- 11 - للاطلاع على نظرة عامة حول مفهوم "الشرطة الجوية"، انظر: ديفيد إي. أوميسي، *القوة الجوية والسيطرة الاستعمارية: سلاح الجو الملكي 1919-1939* (مانشستر: مطبعة جامعة مانشستر، 1990)، ص 17-8.
- For a general overview of air policing, see David E. Omissi, *Air Power and Colonial Control: The Royal Air Force 1919-1939* (Manchester: Manchester University Press, 1990), 8-17.
- 12 - دانيال سيلبرفارب، الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية في الشرق الأوسط: دراسة حالة للعراق، 1929-1941 (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1986)، 5.
- Daniel Silberfarb, *Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq, 1929-1941* (Oxford: Oxford University Press, 1986), 5.
- 13 - سيلبرفارب، الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية في الشرق الأوسط، 5.
- Silberfarb, *Britain's Informal Empire in the Middle East*, 5.
- 14 - المرجع نفسه.
- 15 - ديفيد فرومكين، *سلام لإنهاء كل سلام: سقوط الدولة العثمانية ونشوء الشرق الأوسط الحديث* (نيويورك: هنري هولت وشركاه، 1989)، 306.
- David Fromkin, *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East* (New York: Henry Holt and Company, 1989), 306.
- 16 - ديفيد فرومكين، سلام لإنهاء كل سلام، 307. 307. David Fromkin, *A Peace to End All Peace*, 307.
- 17 - مذكرة، اللواء جعفر باشا العسكري، وزير الدفاع (العراق): الاحتياجات العسكرية في بلاد الرافدين، والتكوين التدريجي للقوات الوطنية لتلبية هذه الاحتياجات. سلسلة وزارة الطيران (يشار إليها لاحقاً بـ AIR) رقم 439/23. الأرشيف الوطني البريطاني، كيو، المملكة المتحدة.
- Memorandum, Jaafar Pasha al-Askari, Major-General, Minister of Defense, Iraq. *Military Needs of Mesopotamia. Progressive Formation of National Forces to Meet Them*. Air Ministry (hereafter: AIR) series 23/439. British National Archives, Kew, United Kingdom.
- 18 - مذكرة، هيئة الأركان العامة الإمبراطورية، 9 مايو 1919. وزارة الحربية (يشار إليها فيما يلي بـ WO)، السلسلة 5222/32، الأرشيف الوطني البريطاني، كيو، المملكة المتحدة.
- Memorandum, Imperial General Staff, 9 May 1919. War Office (hereafter: WO) series 32/5222, British National Archives, Kew, United Kingdom.
- 19 - دانيال سيلبرفارب، الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية في الشرق الأوسط، 6.
- Daniel Silberfarb, *Britain's Informal Empire in the Middle East*, 6.
- 20 - مذكرة من هيئة الأركان العامة بشأن إمكانية تقليص حامية بلاد الرافدين إلى 4000 جندي بريطاني و 16000 جندي هندي. السلسلة WO 32/5227، الأرشيف الوطني، كيو، المملكة المتحدة.
- General Staff Note on the Possibility of Reducing the Garrison of Mesopotamia to 4,000 British and 16,000 Indian Troops. WO series 32/5227, The National Archives, Kew, United Kingdom.
- 21 - تقدير أولي للقوات العسكرية المطلوبة في بلاد الرافدين. سلسلة ملفات MFC 76/1/138/67، الأرشيف الوطني، كيو، المملكة المتحدة.
- Rough Estimate for Military Forces Required in Mesopotamia. MFC series 76/1/138/67, The National Archives, Kew, United Kingdom

- 22 - مسودة أولية لاستنتاجات اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 5 أبريل 1966، المرجع MFC 76/1/138/66. الأرشيف الوطني، كيو، المملكة المتحدة.
- Preliminary Draft Conclusions of a Cabinet on 5.4.20, MFC 76/1/138/66. The National Archives, Kew, United Kingdom.
- 23 - مذكرة من وزير الدولة لشؤون المستعمرات. 4 أغسطس 1921، MFC 76/1/138/66. الأرشيف الوطني، كيو، إنجلترا.
- Memorandum by Secretary of State for Colonies. 4 August 1921, MFC 76/1/138/66. The National Archives, Kew, England.
- 24 - ديفيد فرومكين، سلام لإنهاء كل سلام، 453. David Fromkin, A Peace to End All Peace, 453.
- 25 - مجلس الوزراء. مذكرة من هيئة الأركان العامة. السياسة المتعلقة بحاميات مصر وفلسطين وبلاد الرافدين وبلاد فارس، MFC 76/1/138/53. الأرشيف الوطني، كيو، المملكة المتحدة.
- The Cabinet. Note by the General Staff. Policy Regarding Garrisons of Egypt and Palestine and Mesopotamia and Persia, MFC 76/1/138/53. The National Archives, Kew, United Kingdom.
- 26 - المرجع نفسه.
- 27 - ديفيد فرومكين، *سلام لإنهاء كل سلام*، 453-454. David Fromkin, A Peace to End All Peace, 453-454.
- 28 - ديفيد فرومكين، سلام لإنهاء كل سلام، 451. David Fromkin, A Peace to End All Peace, 451.
- 29 - مذكرة من وزير الدولة إلى المفوض المدني في بغداد. 22 أغسطس 1919. (الوثيقة رقم WO 32/5223).
- Memorandum from Sec. Of State to Civil Commissioner, Baghdad. 22 August 1919. WO 32/5223.
- 30 - مذكرة. 25 أكتوبر 1919. WO 32/5223. Memorandum. 25 October 1919. WO 32/5223.
- 31 - بي. دي. بي. رادكليف. مقتطف من المحاضر المتعلقة بالوثيقة رقم 314/0162. 23 أكتوبر 1919. ملف مكتب الحرب (WO) 32/5223.
- P. de B. Radcliffe. Extract of Minutes on 0162/314. 23 October 1919. WO 32/5223.
- 32 - للاطلاع على عرض مفصل للحملة ضد حسن من وجهة النظر البريطانية، انظر: ديفيد أوميسي، "القوة الجوية والسيطرة الاستعمارية"، ص 17-10. انظر أيضاً: "العمليات ضد الملا في أرض الصومال"، الفصل الثاني، الوثيقة AIR 5/846.
- For an in-depth account of the campaign against Hassan from the British perspective, see David Omissi, Air Power and Colonial Control, 10-17. Also, Operations Against the Mullah in Somaliland, Chapter 2, AIR 5/846.
- 33 - مذكرة موجهة إلى مكتب الحرب، ونستون سبنسر تشرشل، 2 فبراير 1919. MFC 76/1/138/2.
- Memorandum to War Office, Winston Spencer Churchill, 2 February 1919. MFC 76/1/138/2.
- 34 - المرجع نفسه.
- 35 - مذكرة من وزير الدولة لشؤون الحرب بشأن إمكانية تقليص حامية بلاد الرافدين. (الوثيقة WO 32/5227).
- Memorandum, Secretary of State for War, Possibility of Reducing the Garrison of Mesopotamia. WO 32/5227.
- 36 - رسالة من تشرشل إلى ترينشارد. وثائق ترينشارد، هندون، سلسلة MFC 76/1/36.
- Letter from Churchill to Trenchard. Trenchard Papers, Hendon, MFC series 76/1/36.
- 37 - رسالة من ترينشارد بشأن سيطرة القوات الجوية على العراق. وثائق ترينشارد، هندون.
- Letter by Trenchard, Control of Iraq by the Air Force. Trenchard Papers, Hendon.
- 38 - مذكرة، وزير الطيران، ومذكرة، ترينشارد، مارس 1920. وثائق مجلس الوزراء (يشار إليها فيما يلي بـ: CAB) 106/24.
- Memorandum, Air Secretary and Memorandum, Trenchard, March 1920. Cabinet (hereafter: CAB) 24/106.
- 39 - مقتطف من بيان وزير الدولة. مجلس العموم، 22 مارس 1920. وثائق ترينشارد، هندون.
- Extract from Statement by the Secretary of State. House of Commons, 22 March 1920. Trenchard Papers, Hendon.
- 40 - مذكرة من هيئة الأركان العامة بشأن إمكانية تقليص حامية بلاد الرافدين إلى 4000 جندي بريطاني و 16000 جندي هندي، 9 فبراير 1920. الوثيقة WO 32/5227.
- General Staff Note on the Possibility of Reducing the Garrison of Mesopotamia to 4,000 British and 16,000 Indian Troops, 9 February 1920. WO 32/5227.
- 41 - المرجع نفسه.
- 42 - مسودة محضر اجتماع عُقد في الغرفة 282 بوزارة الحربية، في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم 24 مارس 1920، بشأن تولى سلاح الجو الملكي مسؤولية السيطرة على بلاد الرافدين والالتزامات العسكرية المترتبة على ذلك. (وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/41).
- Draft Minutes of a Conference held in Room 282, War Office, at 11 a.m. March 24th 1920, on the subject of: Royal Air Force assuming control of Mesopotamia, and the military commitments involved. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/41.
- 43 - المرجع نفسه.
- 44 - مذكرة حول قوة القوات الجوية وتوظيف هذه القوة للسيطرة على بلاد الرافدين وحفظ الأمن فيها. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/36.
- Memorandum, On the Power of the Air Force and the Application of this Power to Hold and Police Mesopotamia. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/36.
- 45 - المرجع نفسه.
- 46 - المرجع نفسه.

- 47 - المرجع نفسه.
- 48 - المرجع نفسه.
- 49 - خطة السيطرة العسكرية على بلاد الرافدين بواسطة سلاح الجو الملكي، مارس 1920. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/45. Scheme for Military Control of Mesopotamia by Royal Air Force, March 1920. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/45.
- 50 - تعميم وزارة الخزانة، CO 732/3/27065. Treasury Circular, CO 732/3/27065.
- 51 - مذكرة بقلم ترينشارد، 17 أكتوبر 1921. CAB 5/4. Minute by Trenchard, 17 October 1921.
- 52 - المرجع نفسه.
- 53 - المخطط المقترح الذي يبين الوحدات اللازمة للسيطرة على بلاد الرافدين، بواسطة سلاح الجو الملكي وبدعم من الجيش. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/57.
- The Proposed Scheme Shewing the Units Required for the Control of Mesopotamia. By the Royal Air Force Assisted by the Army. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/57.
- 54 - ملخص يوضح قوام الحامية اعتباراً من عام 1920. أوراق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/140. Summary showing Strength of Garrison from 1920 onwards. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/140.
- 55 - مذكرة، هور، 14 مايو 1925. CAB 24/173. Memorandum, Hoare, 14 May 1925.
- 56 - ديفيد فرومكين، سلام لإنهاء كل سلام، 453. David Fromkin, A Peace to End All Peace, 453.
- 57 - ملخص: قوام الحامية العسكرية في العراق. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/140. Summary, Iraq Garrison Strength. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/140.
- 58 - ملاحظات حول اجتماع مكتب الحرب بشأن الحامية الحالية في بلاد الرافدين. أوراق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/47. Notes on Meeting of the War Office on Present Garrison of Mesopotamia. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/47.
- 59 - المرجع نفسه.
- 60 - المناقشات البرلمانية. 41 يوليو 1921. المجلد 144، العمدان 1525-1526. Parliamentary Debates. 41 July 1921. Vol. 144, cols. 1525-6.
- 61 - افتتاحية صحيفة "التايمز"، 7 أغسطس 1920. Editorial, The Times, 7 August 1920.
- 62 - افتتاحية، المصدر نفسه، 10 أغسطس 1920. Editorial, Ibid., 10 August 1920.
- 63 - مذكرة سرية إلى: سعادة المندوب السامي. من: القيادة العامة لقوة الحملة العسكرية في بلاد الرافدين، بغداد، 6 نوفمبر 1920. AIR 23/439.
- Secret Memorandum to: His Excellency the High Commissioner. From: General Headquarters Mesopotamian Expeditionary Force Baghdad, 6 November 1920. AIR 23/439.
- 64 - سلاتر، س. هـ. "العراق". مجلة *القرن التاسع عشر*، المجلد 99، العدد 480. Slater, S. H. "Iraq." Nineteenth Century, XCIX, 480.
- 65 - مذكرة: الالتزامات العسكرية للإمبراطورية، 25 فبراير 1921. WO 32/5745. Memorandum, Military Liabilities of the Empire, 25 February 1921. WO 32/5745.
- 66 - مذكرة: مملكة بلاد الرافدين المقترحة، 17 فبراير 1921. (الوثيقة رقم WO 32/5619). Memorandum, The Proposed Kingdom of Mesopotamia., 17 February 1921. WO 32/5619.
- 67 - مذكرة، وزير الدولة لشؤون المستعمرات، السياسة والمالية في بلاد الرافدين، 1920. WO 32/5899. Memorandum, Secretary of State for the Colonies, Policy and Finance in Mesopotamia, 1920. WO 32/5899.
- 68 - وثائق ترينشارد، هندون، MFC 71/1/36/2. Trenchard Papers, Hendon, MFC 71/1/36/2.
- 69 - تقرير قيادة سلاح الجو الملكي، الملحق الأول، بقلم المارشال الجوي السير جيه. إم. سالموند، حول فترة توليه القيادة في العراق من 1 أكتوبر 1922 إلى 7 أبريل 1924. (الوثيقة AIR 23/542).
- Royal Air Force Command Report, Appendix I, by Air Marshal Sir J. M. Salmond, On His Tenure of Command in Iraq from 1 October 1922 to 7 April 1924. AIR 23/542.
- 70 - المخطط المقترح الذي يبين القوة المشتركة المطلوبة للسيطرة على بلاد الرافدين من قبل سلاح الجو الملكي بموازة الجيش. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 71/1/36/56.
- The Proposed Scheme Shewing the United Force Required for the Control of Mesopotamia by the Royal Air Force Assisted by the Army. Trenchard Papers, Hendon, MFC 71/1/36/56.
- 71 - MFC 71/1/36/12.
- 72 - مقترحات سلاح الجو الملكي بشأن العمليات المستقبلية. AIR 23/557. Royal Air Force Suggestions for Future Operations. AIR 23/557.
- 73 - تقرير القيادة الخاص بالجنرال سالموند حول فترة توليه القيادة في العراق، من 1 أكتوبر 1922 إلى 7 أبريل 1924. (الوثيقة AIR 23/542).
- Command Report, General Salmond, On His Tenure of Command in Iraq from 1 October 1922 to 7 April 1924. AIR 23/542.
- 74 - مذكرة هيئة أركان القوات الجوية، 1920. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 71/1/36/15. Air Staff Memo, 1920. Trenchard Papers, Hendon, MFC 71/1/36/15.
- 75 - سيطرة القوات الجوية على بلاد الرافدين. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 71/1/36/11. The Control of Mesopotamia by the Air Force. Trenchard Papers, Hendon, MFC 71/1/36/11.

- 76 - مذكرة، هيئة أركان القوات الجوية، 1920. حول قوة القوات الجوية وتوظيف هذه القوة في السيطرة على بلاد الرافدين وحفظ الأمن فيها. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 71/1/36/14.
- Memorandum, Air Staff, 1920. On the Power of the Air Force and the Application of this Power to Hold and Police Mesopotamia. Trenchard Papers, Hendon, MFC 71/1/36/14.
- 77 - مذكرة، وزير الدولة لشؤون الطيران، 22 مارس 1920. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 71/1/36/16.
- Memorandum, Secretary of State for Air, 22 March 1920. Trenchard Papers, Hendon, MFC 71/1/36/16.
- 78 - مذكرة، هيئة أركان القوات الجوية، 1920. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 71/1/36/15.
- Memorandum, Air Staff, 1920. Trenchard Papers, Hendon, MFC 71/1/36/15.
- 79 - المرجع نفسه.
- 80 - مذكرة من وزير الدولة لشؤون المستعمرات موجهة إلى هيئة أركان القوات الجوية، 1920. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 71/1/36/14.
- Memorandum by the Secretary of State for the Colonies for Air Staff, 1920. Trenchard Papers, Hendon, MFC 71/1/36/14.
- 81 - مقتطفات من رسالة خاصة من الجنرال هالدين إلى السيد تشرشل، 25 يونيو 1921. وثائق ترينشارد، هندون، 93/138/1/76.
- Extracts from a Private Letter from General Haldane to Mr. Churchill, 25 June 1921. Trenchard Papers, Hendon, 76/1/138/93.
- 82 - مذكرة موجهة إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات، 1921. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/101.
- Memorandum for the Secretary of State for the Colonies, 1921. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/101.
- 83 - ديفيد أوميسي، القوة الجوية والسيطرة الاستعمارية، 29. David Omissi, Air Power and Colonial Control, 29.
- 84 - رسالة من ترينشارد إلى سالموند. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/17.
- Letter from Trenchard to Salmond. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/17.
- 85 - رسالة من ترينشارد إلى سالموند. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/23.
- Letter from Trenchard to Salmond. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/23.
- 86 - رسالة من ترينشارد إلى سالموند، 20 مارس 1923. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/321.
- Letter from Trenchard to Salmond, 20 March 1923. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/321.
- 87 - رسالة من ترينشارد إلى سالموند. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/35.
- Letter from Trenchard to Salmond. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/35.
- 88 - رسالة من ترينشارد إلى سالموند. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/32.
- Letter from Trenchard to Salmond. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/32.
- 89 - مذكرة، سكرتير سعادة المندوب السامي في العراق، بغداد، 9 نوفمبر 1923. AIR 23/547.
- Memorandum, Secretary to His Excellency the High Commissioner for Iraq, Baghdad, 9 November 1923. AIR 23/547.
- 90 - البرقية رقم 15، 5 أبريل 1924. من الحاكم الإداري في الناصرية إلى وزير الداخلية في بغداد. AIR 23/547.
- Telegram No. 15, 5 April 1924. From Administer, Nasiriyah, to the Minister of the Interior, Baghdad. AIR 23/547.
- 91 - مذكرة رقم 213، بتاريخ 7 أغسطس 1924. من المتصرف المنتفق، لوى، الناصرية إلى وزارة الداخلية، بغداد. الهواء 547/23.
- Memorandum No. 213, 7 August 1924. From Mutasarrif Muntafiq, Liwa, Nasiriya to Ministry of the Interior, Baghdad. AIR 23/547.
- 92 - مذكرة: مقترحات بشأن العمليات المستقبلية. AIR 23/557.
- Memorandum, Suggestions for Future Operations. AIR 23/557.
- 93 - رسالة من سالموند إلى ترينشارد. أوراق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/28.
- Letter from Salmond to Trenchard. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/28.
- 94 - رسالة من سالموند إلى ترينشارد. 6 نوفمبر 1923. وثائق ترينشارد، هندون، MFC 76/1/138/46.
- Letter from Salmond to Trenchard. 6 November 1923. Trenchard Papers, Hendon, MFC 76/1/138/46.
- 95 - المرجع نفسه.
- 96 - المرجع نفسه.
- 97 - مذكرة، مقر قيادة القوات الجوية، القوات البريطانية في العراق، بغداد. 29 نوفمبر 1923. Trenchard Papers, Hendon, 76/1/138/54.
- Memorandum, Air Headquarters, British Forces in Iraq, Baghdad. 29th November 1923. Trenchard Papers, Hendon, 76/1/138/54.